كيف يعيش التونسيون بالعاصمة الفرنسية محافظين رغم كل شيء على اصالتهم؟

بقلم: محمد بن اسماعيل
مدير القسم العربي بجامعة باريس 8 فانسان

1 ـ البلدان الاجنبية عامة والعربية خاصة

انا نشاهد من قديم بالبلاد الفرنسية وباريس بصفة خاصة مراكز ثقافية لمختلف البلدان الاجنبية تتفاوت حتما في الاهمية وقيمة الدور الذي تلعبه والخدمات التي تؤديها ولكنها تقوم عامة باعمال جليلة تعود لا محالة بالفائدة في الميدان الثقافي مطلقا وبالنسبة للبلاد الام على وجه الخصوص

ولم تقصر البلاد العربية في ذلك اذ لمصر والعراق وسوريا ولبنان مثلا مراكز ثقافية بباريس لها على الاقل فضل التعريف بالثقافة العربية من ناحية على الصعيد العام وربط الصلة بين المواطنين على الصعيد الخاص من ناحية اخرى . فالاجنبي يجد فيها مكانا للارشادات المختلفة المتعلقة بالبلاد وخاصة الثقافية منها فيسهل عليه الرجوع اليها والاستنجاد بها وبالتالي يوطن نفسه شيئا فشيئا على معاشرتها . واما المواطن فيجد فيها ما به يشد صلته باصله ويعزز اصالته فينعش روحه ويغذي عقله وينطلق الى عمله من جديد راضي النفس متجدد الجهود

ولئن كنا نلاحظ دائما شيئا من النشاط واراءة العمل المثمر في المراكز الثقافية العربية عند انبعاثها فانا نرى مع الاسف الغور عرعان ما يتسرب اليها فتشيخ وتهرم وهي لا تزال في عهد الشباب ان لم نقل في عهد الصبا . وذلك لقلة الرعاية المحكمة والقيادة الناجحة وكذلك لتشعب المذاهب وطغيان الفوضى . فلا مناص اذن عند السعي في النجاح من توخي النظام والسهر المستمر على مراعاة المصلحة العامة وترويض التيارات المختلفة والثقافي في خدمة المصلحة الثقافية الوطنية اولا واللغة العربية وثقافتها مطلقا ولاتناقض بحال بين الامرين

2 ـ الجالية التونسية المثقفة والمثقفة وغيرهما

ان الجالية التونسية المستقرة بباريس تتصف من قديم بكثرة عددها وتنوع مشاربها واختلاف مذاهبها مع النضج وتتبع الاحداث ومواكبة التطورات ولعل عدد التونسيين المقيمين بالعاصمة الفرنسية العاملين منهم فيها بانتظام او العابرين ممن يزورونها للقضاء حوائجهم او لمجرد السياحة اصبح منذ الاستقلال في تضخم مستمر . وهذا يرجع خاصة الى انكسار القيود التي كانت تثقل رجل التونسي فيتحرك بحريته وينطوي على نفسه ويتطلع الى ما وراء البحار ويميل الى المغامرة والاحتكاك بغيره من البشر ولعل اسبابا اجتماعية اقتصادية تنضاف الى هذه فتراكبها او تدعمها . ومع الكثرة نجد اختلاف الاصناف . فبينما كانت الجالية التونسية تنحصر عامة في الطبقة الطلابية نرى الان الى جانب ذلك التجار ـ وهم كثرون ـ والعمال بمختلف الوانهم والسياح العابرين ـ وعددهم غير قليل ـ والعاطلين المتسكعين

والبادرة الجديدة هي ان التونسي اصبح يجلب معه عائلته فصار من الضروري لفت النظر ثقافيا لا الى الاب فقط بل كذلك وبصفة اخص الى الناشئة

فنحن اذن ازاء ثلاثة اصناف : صنف المثقفين او المتثقفين وصنف العمال المتعطشين الى التثقف واولادهم وصنف من يمكن ان نسميهم الهامشيين ويجمع بين كل هذه الاصناف اصل واحد وبشرة واحدة وفي غالب الاحيان عواطف متشابهة فلا بد من مراعاة كل هذا ان اردنا الاعتناء بجميع هذه الاصناف ثقافيا وروحانيا

3 ـ شهرت تونس بحبها للثقافة وعنايتها بها

ولا يخفى ان التونسي اشتهر من قديم في هذه البلاد برقته ومرونة طبعه وخفة ظله وحبه للتعلم والتثقف . فيجب ان نكون حريصين على ان تستمر هذه الشهرة بل على ان تدعم وتجدد خاصة ان السبيل الى ذلك اصبح بايدينا . ولكننا مع الاسف نلاحظ الان ان هذا الرصيد النفيس «اخذ طريق التفتت والاضمحلال تاركا وراءه المجال في كثير من الحالات الى التمعش المريع . فهل يرجع هذا الى انحلال الاخلاق الذي غمر اطراف العالم كله في الحقب الاخيرة ؟ ام يرجع خاصة الى تهافت التونسيين على هذه البلاد في غير تنسيق او نظام ليعيشوا هنا من بعد في غير رعاية ؟ ام هل يرجع الشعور بهذه الشؤون الى موقف شخصي ينبعث من الحرص على ان يكون التونسي دائما ملاكا او انسانا خاصا تتجمع فيه المثل العليا. لعل كل هذه الاسباب متوفرة هنا وهي اذن في حاجة اكيدة ملحة الى ان يعنى بها فتعالج والقوم السبل الى ذلك وانجعها بعث مركز اجتماعي ثقافي

4 ـ التونسيون بجامعة باريس 8 و« فانسان »

ان عدد التونسيين المترددين على «ذية» فانسان الجامعية لا يبعد عن الالف منهم عدد كبير منخرط رسميا بالجامعة ويتتبع دروسها بانتظام وجدية في ميادين مختلفة . ويأوي القسم العربي بهذه الجامعة عددا وافرا منهم والباقون يتابعون دراستهم في اقسام الفلسفة وعلم الاجتماع والسينما واللغات كالانجليزية وغيرها والتاريخ والجغرافيا

ج) اختلاف مذاهبهم
د) تنوع اختياراتهم الدراسية
ه) صلتهم الروحية بوطنهم : حنين ، صحافة ، اجتماعات
و) صلتهم العقلية والادارية ببلادهم : وزارة التربية ـ الجامعة

ولئن كنا راينا في التونسيين المقيمين بباريس ثلاثة اصناف فانا نراهم في جامعة باريس 8 (فانسان) يتفرعون الى اصناف لا لتكاد تحصى ! وهم يعيشون في هذه الجامعة وكانهم في معزل عن العالم باسره او هم بنوا لانفسهم تونسهم الصغرى هنا حتى ان الجامعة اصبحت تعرف بالجامعة التونسية او جامعة التونسيين ! وفي الحقيقة ان اعتبرنا هذه التسمية فيجب ان نطرح منها لفظة جامعة او ان نوسع مفهومها الى اكثر مما تدل عليه عادة اذ اننا نجد فيها الى جانب طلبة حقيقيين طائفة بل طوائف اخرى من الشبان والكهول اتخذوها ملجا يؤوبون اليه عند الضيق او ملتقى يروحون فيه عن انفسهم مع الاصدقاء او سوقا يبيعون فيها بضاعتهم او يبتاعون بضاعة غيرهم .. فانت اذا دخلت هذه السوق التونسية « كما تسمى هنا ترى » السندويشات التونسية « معروضة على المناضد والانواع المختلفة من الحلويات التي تباع عادة بباب السويقة وتشم رائحة « المرقاز » المشوي المتصاعدة في الفضاء وقد تختلط احيانا بروائح العنبر المحروق المنعشة وزيت « البريك » المخنق ويغمر كل هذا الصياح التونسي البريء اللطيف حينا والمتعجرف البذيء احيانا . والناس يمرون فيبتهجون ويشترون ويأكلون ويمرحون او يشمئزون يزمجرون ويمتعضون ولا يبيحون وقصر كفكا التونسي يواصل حياته الهامشية لا يأبه بشيء ولا يؤبه به وهو حري كغيره من القصور التونسية بان يلتفت اليه عله يحتاج الى ترميم او تفويض

ان عدد التونسيين المترددين على «ذية» فانسان الجامعية لا يبعد عن الالف منهم عدد كبير منخرط رسميا بالجامعة ويتتبع دروسها بانتظام وجدية في ميادين مختلفة . ويأوي القسم العربي بهذه الجامعة عددا وافرا منهم والباقون يتابعون دراستهم في اقسام الفلسفة وعلم الاجتماع والسينما واللغات كالانجليزية وغيرها والتاريخ والجغرافيا

ولئن كنا راينا في التونسيين المقيمين بباريس ثلاثة اصناف فانا نراهم في جامعة باريس 8 (فانسان) يتفرعون الى اصناف لا لتكاد تحصى ! وهم يعيشون في هذه الجامعة وكانهم في معزل عن العالم باسره او هم بنوا لانفسهم تونسهم الصغرى هنا حتى ان الجامعة اصبحت تعرف بالجامعة التونسية او جامعة التونسيين ! وفي الحقيقة ان اعتبرنا هذه التسمية فيجب ان نطرح منها لفظة جامعة او ان نوسع مفهومها الى اكثر مما تدل عليه عادة اذ اننا نجد فيها الى جانب طلبة حقيقيين طائفة بل طوائف اخرى من الشبان والكهول اتخذوها ملجا يؤوبون اليه عند الضيق او ملتقى يروحون فيه عن انفسهم مع الاصدقاء او سوقا يبيعون فيها بضاعتهم او يبتاعون بضاعة غيرهم .. فانت اذا دخلت هذه السوق التونسية « كما تسمى هنا ترى » السندويشات التونسية « معروضة على المناضد والانواع المختلفة من الحلويات التي تباع عادة بباب السويقة وتشم رائحة « المرقاز » المشوي المتصاعدة في الفضاء وقد تختلط احيانا بروائح العنبر المحروق المنعشة وزيت « البريك » المخنق ويغمر كل هذا الصياح التونسي البريء اللطيف حينا والمتعجرف البذيء احيانا . والناس يمرون فيبتهجون ويشترون ويأكلون ويمرحون او يشمئزون يزمجرون ويمتعضون ولا يبيحون وقصر كفكا التونسي يواصل حياته الهامشية لا يأبه بشيء ولا يؤبه به وهو حري كغيره من القصور التونسية بان يلتفت اليه عله يحتاج الى ترميم او تفويض

ان عدد التونسيين المترددين على «ذية» فانسان الجامعية لا يبعد عن الالف منهم عدد كبير منخرط رسميا بالجامعة ويتتبع دروسها بانتظام وجدية في ميادين مختلفة . ويأوي القسم العربي بهذه الجامعة عددا وافرا منهم والباقون يتابعون دراستهم في اقسام الفلسفة وعلم الاجتماع والسينما واللغات كالانجليزية وغيرها والتاريخ والجغرافيا

يدفعون في سبيلها جهودا جمة وحياتهم العمالية اذ هم مجبرون على تعاطي اقسى المهن و اشدها ـ وهي ليلية في اغلب الاحيان ـ لتوفير ادنى اسباب العيش . ولهم في هذه المغامرة الثقافية فضل يجب ان لا يجحد

ثم هم بحكم وجودهم في هذه الجامعة التجريبية الثورية واحتكاكهم بغيرهم من الطلبة الافرنج والعرب خاضعون لا محالة الى التيارات السياسية او الفوضوية المختلفة خائضون حتما من قريب او من بعيد فينجرف مزيل الطاقة ضعيف الارادة ويطفو من له قدرة على تحكيم العقل ومهارة في التمييز واحكام في الاختيار

والمهم ان التونسيين اجمالا مهما تباينت مذاهبهم وتناقضت «اراؤهم وافترقت سبلهم وتنوعت امواؤهم فلا يفقدون اصالتهم ولا مناص لهم من هذه النوبة العارمة التي تنتاب كل واحد منهم في صميمه من حين لاخر لتنثنيه عن شروده وتردده بكل ما تملك العاطفة الى موطنه

ولذا فالى جانب هذه الاصالة المعنوية الهائلة لابد من التفكير في الاصالة المادية التي لا تقل اهمية عن الاخرى . فربط الصلة بين هؤلاء الطلبة والمنتسبين الى الحياة الطلابية بما فيهم من الهامشيين المتسكعين وبين المسؤولين عن الحياة الفكرية هنا وفي بلادنا اصبح امرا ضروريا يجب المبادرة بالتفكير فيه عاجلا

5 ـ منظمة جديدة

وانما طلبة جامعة فنسان حلقة فحسب من سلسلة طويلة متفككة الوحدات تحتاج الى الجمع والضم والتاليف حتى تتكون من ذلك لحمة قوية يعود نفعها على كل الافراد فيكون بذلك في النهاية غنم البلاد . ولابد اذن من اطار خاص تتصور فيه هذه الاعمال ويسهر فيه على القيام بها في احسن حال وترتبط به الصلة بين كل اصناف الجالية التونسية على ان يكون ثقافيا خالصا قبل كل شيء حتى يجد التونسي فيه ما يغذي كيانه وعقله وعاطفته والعربي او الاجنبي مطلقا ما ينير سبيله

Nom : HICHRI Prénom Safira

Adresse : 20, Rue de Nantes [Bat C] 75 Paris 19e

Tel : 203-47-27

Date et lieu de naissance : 14 Mai 1952 à Nabeul (TUNISIE)

N° SS :

Formation - diplômes :

Etudes en cours : HISTOIRE

Langues étrangères : parlées : Français, Anglais, Arabe

écrites : Français, Anglais, Arabe

Expérience professionnelle :

Paris le 15 Mars 1973

Lettre ouverte au Comité Directeur
de l'A.E.M.N.A.E.F.

Le comité de coordination du C.A.L.-U.G.E.T.,

Ayant appris la tenue d'une assemblée générale, et ce le vendredi 16 mars 1973 à 20 h30 au local de l'A.E.M.N.A.E.F., 115 Bd St. Michel, Paris 5éme, à laquelle appellle un prétendu comité de section de Paris de l'U.G.E.T., rappelle au Comité Directeur que:

- Vue l'interruption brutale et anti- statutaire des travaux du XVIIIé Congrès de l' U.G.E.T. à KORBA;
- Vu qu'il n'y a pas eu éléction du Comité de section à Paris cette année;
- Vu que le projet de la crise élaboré à Tunis déclare que toute instance élue sous l'égide de la C.A. fantôche(qui a d'ailleurs démissionné le 29- 12- 1972) est nul et non avenu.

Considère qu'il n'existe aucune instance légitime et représentative en dehors du C.A.L.- U.G.E.T. issu de l'A.G. qui s'est tenue le 8 février 1972 à la Maison de Tunisie.

Par conséquent, le comité de coordination du C.A.L.- UGET déplore l'attitude partisane du Comité Directeur qui, tout en n'ignorant pas la crise grave que traverse notre pays en général et notre syndicat en particulier, accorde le local de l' A.E.M.N.A.E.F. à des personnes qui se prétendent être le comité de Section de Paris et représenter les étudiants tunisiens.
Le Comité de Coordination attire l'attention du Comité Directeur sur le fait que son attitude constitue une ingérence grave dans les affaires internes de notre syndicat qui est une des trois composantes de l'Association.

Le Comité de Coordination du C.A.L.-U.G.E.T.met le Comité Directeur en garde contre les conséquences d'une pareille attitude, et lui demande de prendre ses responsabilités.

(Fait à Paris le 15 Mars 1973)

LE COMITE DE COORDINATION

DU COMITE D'ACTION ET DE LUTTE

DE L'UNION GENERALE DES ETUDIANTS TUNISIENS.

عريضة في ماجث الوحدة بين تونس وليبيا

نحن المهاجرون التونسيون

١) نعلن ايماننا الراسخ بالوحدة العربية

ان هذا المطلب السامي يجسم أغلى مطامح شعبنا و كل الشعوب العربية في الاستقلال الكامل و الحرية الحقيقية و ذلك بالقضاء النهائي على الكيان الصهيوني و الهيمنة الامبريالية و الرجعية المحلية. ان شعبنا كغيره من الشعوب العربية و في مقدمتها شعب فلسطين ما انفك يناضل بحزم و ثبات ضد الاستعمار والصهيونية و انه لمصمم على مواصلة كفاحه التحريري العادل رغم التآمر الامبريالي الصهيوني الرجعي و بالاخص تآمر الدولتين الكبيرتين ، ولا بد ان ينتصر في كفاحه البطولي و يحقق مطامحه في الانعتاق و الحرية ليعطي اروع مضمون للوحدة العربية .

٢) نعلن ايماننا بقدرة الجماهير الشعبية على اخذ المبادرة و تحقيق الوحدة التونسية الليبية :

ان جماهير شعبنا في تونس قد تحركت للنضال من اجل هذه الوحدة و تظاهرت بالفعل في اكثر من مكان ، و اننا لعازمون على المشاركة في نضال شعبنا مهما كانت التضحيات و اننا نندد بتدخل الامبريالية الامريكية في بلادنا بواسطة عملائها من نوع نويرة و امثاله الخائنين و كما نستنكر بشدة خضوع العميل بورقيبة امام التدخل الامريكاني ، و نحن نؤكد اننا بالمرصاد لجميع الامبرياليين و اذنابهم و سوف لن نقبل ابدا ان تكون بلادنا العزيزة هدفا لتكالب الامبرياليين و مرتعا للاذناب .

٣) نطالب بتحقيق الاستفتاء الشعبي فورا

اننا نرفض خرافة تأجيل الاستفتاء بدعوى تحوير الدستور و نؤكد ان ما ينبغي عمله حالا انما هو الغاء حالة الطوارئ و رفع عصا التمع الفاشستي المسلط على جماهير شعبنا في كل مكان. ان الاستفتاء الحقيقي لا يتوقف على اقامة فصل جديد في الدستور و انما يتوقف على تمكين الجماهير الشعبية من حق ابداء رأيها في عقد الاجتماعات العامة و تحرير رأيها بكامل الحرية سواء كانت في المدن او في الارياف و سواء كانت في المصانع والمدارس والمتاجر او كانت في الحقول و المزارع . ان انهاء الهيمنة على النقابات العمالية و الطلابية و تحرير مئات المناضلين من السجون ، كل ذلك يحتمه تحقيق استفتاء شعبي يهم مصير البلاد و ان تسريح الاتصال بين الشعبين الشقيقين و الكف عن اضطهاد حركة الهجرة الى ليبيا هما من شروط تجسيم شعبية الاستفتاء و تمثيليته .

٤) نعلن انفسنا مجندين في سبيل الوحدة :

اننا كجزء لا يتجزء من شعبنا نعيش في الغربة تحت فضاعة الاستغلال الامبريالي و العنصرية نؤكد عزمنا على مواصلة النضال مع شعبنا و سائر الشعوب العربية الى النهاية و ذلك بالتحامنا مع اشقائنا العرب و في تضامن فعال مع اصدقاء شعوبنا ، اننا مصممون على اخذ جميع المبادرات المناسبة لتصعيد النضال الحاسم من اجل الوحدة وامضائنا اليوم لهذه اللائحة التي تحدد موقفنا انما هو الخطوة الاولى على درب النضال .

- تحيا الوحدة التونسية الليبية
- الحرية للجماهير الشعبية
- لنفرض الاستفتاء الشعبي حالا
- تسقط الامبريالية الامريكية و عملائها

من " فطاحل القسم العربي بجامعة باريس ٨

عبد الحق شريط : اخبث مرتزق الدستور

ننشر فيما يلي " نموذجا من " وحي " الانتهازية والارتزاق المتمثلة في احدى الجراثيم التي كانت تعيش بيننا مسدلة القناع عن وجهها الحقيقي ومحاولة استغلال طابع جامعة باريس ٨ التقدمي لاكتساب مآرب شخصية دنيئة وتوفيرها لفائدة الدستور من اجل ضرب الطلبة الوطنيين والديمقراطيين .

وان نظرة سريعة عن حياة هذا المرتزق الحقير تبرز لنا بوضوح الاشواط التي قطعها في الوصولية والانتهاز : فحين تراه يتشدق بانتسابه للبنصالحية مجسدا ذلك في قصيد نذكر منه هذا المقطع : " دفنوك ما دفنوا ضياءك احمد ... "
نراه في نفس الوقت وتحت اسم مستعار يمد جريدة " العمل " بقصيد ثان يمدح فيه بورقيبة ويذم ويشتم بن صالح .

وفي باريس نجده يواصل اعماله الدنيئة متصلا الاتصال الكامل بالسفارة التونسية ومغتنما فرصة زيارات بورقيبة الى اوروبا ليقدم له شواهد اخلاصه وليتلمس اقدامه متوسلا بعض الاحسان جزاء خدماته واعماله .

وتؤكد الاخبار الاخيرة تنقلاته المتعددة بين تونس وباريس محاولا بذلك استقصاء كل ما يستطيع من اخبار ومعلومات عن الحركة الطلابية والوطنية والديمقراطيه في الهجرة ، كما تؤكد الاخبار ايضا احتمال رجوع هذا المرتزق الى القسم العربي بجامعة باريس ٨ ليشغل منصب مدرس به .

واكيد ان الجماهير الطلابية بعد اطلاعها على حقيقة هذا المرتزق الحقير سوف لن تبقى مكتوفة الايدي وتعامله المعاملة التي يستحقها .

تونسيين ما حيينا

تونسيين ماحيينا نباهي الكون شاوا قعودنا والقياما

. . . . . .

مذ فتحنا عيوننا ابتلاه قد علقناك قائدا واماما
نطقت باسمك الشفاه ونادت لك باليمين مذ عرفنا الكلاما
كيف كنا في امسنا كيف كنا كيف صرنا في يومنا اعلاما
والغد الاسعد الاغر لآت ما تعامى عن صبحه من تعامى

. . . . . .

صفنا واحد وراءك يمضي كيف تخشى اذن عليه افتصاما ؟
قبح المارقون ما هموا الا قلة في البلاد تشكو انقساما
قل لمن في الرماد ينفخ منهم واصل النفخ فالحمى لن يضاما

كم اتينا من المعارك دهرا ... اخشينا لهيبها والضراما
كم بذلنا من الدماء لنحيا ... ودفعنا النفيس خمسين عاما

. . . . . .

اي فكر كفكره عبقري ... دوخ الكون سره والانامـا
جاء بالمعجزات عن عمق راي ... لا بوحي اتى ولا الهامـا
لم تخله النوائب الجم او يـر ... هب لظاها ويعرف الاحجاما
يوقظ الحس في النفوس الحيارى ... يوم ان كن ضائعات ركامـا

. . . . . .

ابتاه وما سواك بروحي ... افتديه واستزيد هيامـا
انت انت الذي زرعت بقلبي ... ورعيت الطموح حتى استقامـا
انت انت الذي ملات حياتي ... املا منذ كنت طفلا غلامـا

. . . . . .

وانا من عرفت شبل ابيه ... عانق الروح في هواك فطامـا
. . . كم ترددت ان اسرك جهرا خجلا منك يابي واحتشامـا
اتراني اذا حكيتك امري ... ابتاه وما سواك ملامـا ؟

القي هذا القصيد امام العميل بورقيبة يوم ٧ افريل ١٩٧٤ بمنزل بوزلفى ونشرته جريدة " العمل " التابعة للدستور بتاريخ ١١ افريل ١٩٧٤

اتحاد العام لطلبة تونس

(لجنة العمل والنضال)

COMMUNIQUE DU GROUPE D'ETUDES ET D'ACTION SOCIALISTE TUNISIEN

"PERSPECTIVES"

Soutenons la lutte des ouvriers des chemins de fer.

Les cheminots de la S.N.C.F.T. viennent de faire passer le combat du mouvement ouvrier en Tunisie à un stade supérieur.

La récente grève à Sidi Fathallah se distingue des luttes précédentes déclenchées dans les transports le batiment, la sidérurgie, les mines et les coopératives par :

1. Son niveau élevé de conscience :

- la direction de la S.N.C.F.T. et la cellule destourienne ont été désignés ouvertement comme représentants de la bourgeoisie au pouvoir ;

- la direction de l'UNION GENERALE DES TRAVAILLEURS DE TUNISIE (UGTT) a été dénoncée comme agent de la bourgeoisie auprès de la classe ouvrière pour la diviser et freiner ses luttes ;

- la police et la garde nationale ont été combattues comme corps spécial de répression au service de l'Etat de la bourgeoisie ;

2. Son degré de préparation et d'organisation

De nouvelles formes de lutte sont apparues :

- longue durée de la grève (5 jours)
- occupation des ateliers ;
- intervention sur la ligne ferroviaire voisine dans le but de faire connaître le mouvement ;

Devant l'ampleur de la lutte et la détermination des cheminots la bourgeoisie a dévoilé le sens véritable qu'elle donne à sa mascarade de "démocratisation" et de "consultation populaire". Ce n'était rien d'autre qu'une nouvelle mystification pour mieux exploiter et mieux opprimer.

Les barbouzes, la police, la garde nationale envahissent les locaux, tabassent, matraquent et arrêtent.

Les prisons de la bourgeoisie auront à se remplir de nouveau.

Les cheminots de Sidi Fathallah, dans leur juste lutte, montrent la voie du véritable combat.

Le groupe d'Etude et d'Action socialistes Tunisien :

- soutient totalement l'action des cheminots,
- appuie fermement leurs revendications légitimes ;
- appelle à lutter pour la libération des ouvriers emprisonnés ;

VIVE LA JUSTE LUTTE DES CHEMINOTS DE SIDI FATHALLAH !

A BAS LA DICTATURE POLICIERE DE LA BOURGEOISIE !

Le 5 novembre 1970

HALTE AUX RACISTES SAUVAGES

La vague de racisme qui s'abat sur les travailleurs immigrés en général,et les travailleurs arabes en particulier, n'est pas dûe à un pur hasard. Elle est l'expression du système capitaliste français qui a fait de nous les esclaves duXXe siècle.

ON NOUS FORCE A L'EXIL

Les capitalistes français pillent nos pays depuis plus de deux siècles. Hormi les meurtres, les crimes, les vols, les viols et les guerres, ils ont semé le chômage et le sous-développement dans nos pays. Ils ont imposé à nos peuples travailleurs d'Afrique et d'Asie des bourgeoisies Khessissa (aliénées et traîtres au service de l'impérialisme). Par l'intermédiaire de ces bourgeoisies occidentalisées, traîtres et réactionnaires, il ne nous reste qu'une possibilité de survie : le chômage ou l'exil forcé dans les pays capitalistes barbares.

TRAVAILLEURS FRANCAIS, NOTRE EXPLOITEUR EST LE MEME

Le système capitaliste français ,dans son interfusion avec le grand capital mondial (l'impérialisme) subit une crise de croissance et change de peau comme un serpent venimeux. Parmi les résultats de cette crise, il y a le licenciement en chaîne dans tous les secteurs et l'insécurité de l'emploi.

De tout temps, le capitalisme a eu recours à cette arme pour payer les frais de ses crises. Aujourd'hui cette arme de charognards, de voleurs, de pilleurs, est généralisée systématisée par le travail Temporaire Forcé (licenciement, intérim, circulaire Fontanet-Marcellin).

Le capitaliste suce le sang des travailleurs quand il a besoin d'eux et les rejette après. Pour les travailleurs français ,c'est le licenciement, pour les immigrés, c'est l'expulsion.

L'an dernier, les combats héroïques de la classe ouvrière en France se sont caractérisés par la lutte contre le T ravail Temporaire Forcé sous toutes ses formes. Parmi les réussites des travailleurs en France, la détermination des ouvriers de Lip contre le licenciement, la résistance des travailleurs immigrés contre la circulaire Fontanet-Marcellin ont porté un coup sérieux aux exploiteurs capitalistes.

LA DERNIERE ARME DES EXPLOITEURS

Ces derniers lancent aujourd'hui l'arme de la honte : le RACISME pour diviser la classe ouvrière.

Le 21 juin dernier, un meeting ouvertement raciste et néo-nazi s'est tenu malgré l'indignation de tous les mouvements révolutionnaires et démocrates. Le pouvoir des patrons a protégé cette organisation revancharde de la guerre d'Algérie: il a mis en prison des militants ouvriers français qui ont osé barré la route à ces racistes. Il a expulsé des travailleurs immigrés qui ont voulu se défendre en homme libre.

Cette opération de racisme anti-immigré et surtout anti-arabe prend depuis quelques semaines des proportions gigantesques.

-Des travailleurs arabes sont lâchement assassinés par des nervis, criminels de la guerre d'Algérie.

- Des organisations racistes anti-arabe et anti-sémite opèrent dans la rue, au sus et au vu des autorités.

- Une campagne de racisme par l'intermédiaire des journaux, des revues, de la radio et de la Télévision.

- Des expulsions arbitraires de travailleurs arabes et même d'hommes d'église et de démocrates europ éens.

Contre cette opération de racisme de grande envergure, il faut opposer une opération ANTI-RACISTE révolutionnaire de grande envergure.

- Travailleurs Immigrés et Français, renforçons notre unité.
- A Bas les racistes sauvages.

Intervention au meeting du I4-9-73

AL KADIHOUN_ R.T.I.F ;.

LA TUNISIE : I8 ANS D'INDEPENDANCE.

Malgré la répression, la lutte du peuple continue.

Voici quelques temps déjà que le vernis "libéral" et "démocratique" du régime destourien a disparu. Ce régime tant vanté par la presse occidentale dans le monde qu'on appelle "libre" fut longtemps tenu pour l'exemple des pays nouvellement indépendants. De la TUNISIE, terre de soleil et de prospérité, il ne reste rien. Le mensonge est dévoilé. Le régime s'avère soudain compromettant : on commence à l'ignorer, à lui refuser des subsides, jusqu'a l'obliger à envoyer ses ministre faire la quète. Il fut même, ces derniers temps, critiqué voire ridiculisé.

Aujourd'hui le mensonge est dévoilé et la vérité apparaît au grand jour. Elle devient mobilisatrice et génératrice d'un grand mouvement de solidarité avec le peuple tunisien, humilié, baillonné par ceux là même qui hier se prétendaient les défenseurs de sa liberté et de son indépendance.

"Ne vous fiez jamais aux paroles, vérifiez les par les actes". Les actes ? quels sont ces actes, ou plutot cette vérité qui s'étale au grand jour sauf peut-être pour les pires aveugles, ceux qui ne veulent rien voir.

Depuis l'indépendance, ou plutôt depuis les protocoles du 20 mars I956, la répression n'a jamais cessé en TUNISIE. Ces protocoles furent signés à la suite de tractations et de marchandages entre une partie du Néodestour - celle qui choisit le compromis - et l'impérialiste français. Durant les années qui suivirent l'Indépendance et jusqu'en I959, le régime du compromis, avec l'aide de l'armée et de la police française, s'est déchaîné contre l'autre partie du Destour qui refusait les protocoles du 20 mars. Des centaines de militants, patriotes et maquisards ont été assassinés, d'autres ont été jetés dans les bagnes du régime et pendant ces années sombres le pouvoir a instauré une répression noire. Avec les troupes françaises, il pourchasse dans tout le paysles maquisards qui refusent de déposer les armes et qui veulent continuer la lutte. Des patriotes sont assassinés chez eux, d'autres ont succombé aux tortures que leur infligeront les famenx "Comités de Sauvegarde" (Lidjane Riâya) dans les caves de leurs locaux. Dans tout le pays, un climat de terreur s'est instauré. Le régime n'hésite devant rien pour terroriser les masses et prévenir toute révolte. Des potences ont été installées dans les rues et d'anciens maquisards ont été pendus et exposés pour l'exemple. Telles étaient les années noires qui ont suivi l'Indépendance.

Deux ans plus tard,la situation que l'on croyait calmée, explose. Deux évènements marquent cette période.

Une étincelle a mis le feu à KAIROUAN. Le I7 janvier I96I les masses populaires, pour la plupart des chomeurs, des jeunes élèves, des hommes et des femmes, se révoltent et manifestent leur colère. Les troupes chargent la foule et de nouveau le sang coule. Le bilan est trés lourd : 6 morts et des dizaines de blessés. La ville est tenue en état de siège pendant plusieurs jours.

L'autre évènement, ce sont les accrochages trés durs qui opposèrent les habitants du bidonville Djebel Sidi Ali Raïs à la Garde Nationale et à la police venus les expulser. Ces gourbis n'étaient pas dignes de la "TUNISIE nouvelle" qui s'apprêtait à recevoir ses nouveaux invités : les touristes.

A ces deux évènements qui agitèrent la TUNISIE, s'ajoute, le 11 aout I96I à Francfort, l'assassinat de Ben Youssef leader destourien qui s'était opposé au compromis. Cet assassinat confirme l'arrogance du pouvoir et sa détermination à juguler toute velléité d'opposition.

Un an plus tard, en décembre I962, la bourgeoisie au pouvoir, croyant avoir instauré l'état fort qui devait assurer la sauvegarde de ses intérêts, a failli succomber à un complot. Ce complot avait été préparé par des éléments hétérogènes, petits bourgeois, commerçants, anciens maquisards et quelques jeunes cadres de l'armée, tous déçus par la politique du destour. Les comploteurs furent passée en jugement : I3 cindamnations à mort, 11 exécutions dont celle d'un des plus prestigieux chefs de maquis, et de trés lourdes peines pour les autres.

De nouveau le pouvoir resserre l'étau et instaure un climat de terreur en renforçant sa dictature. Toutes les organisations, syndicales et autres sont mises au pas et perdent ainsi le peu d'autonomie qui leur restait. La répression a même touché le parti Communiste Tunisien qui avait pourtant donné son"soutien critique" au régime. Il a été interdit ainsi que les deux journaux qu'il controlait. Toute façade démocratique avait désormais disparu du régime tunisien.

Une période d'apparente accalmie suivit le complot et pendant une courte période, le régime a semblé controler la situation. Cependant, le malaise était latent et avec l'apparition de nouvelles forces jeunes et dynamiques, la scène politique tunisienne allait connaître des soubressauts. La classe au pouvoir, pour la première fois est contestée dans ses propres institutions et dans l'une des plus vitales : l'Université.

.../...

Le 26 décembre I966, à la suite d'un incident mineur, les étudiants, issus de milieux populaires pour la plupart, affrontent brutalement la police. La bourgeoisie recours une fois de plus à la répression et arrête massivement les étudiants. 9 d'entre eux passent en correctionnelle.

Cet évènement n'a été que l'annonciateur d'une nouvelle étape dans la lutte des masses populaires en TUNISIE et le prélude d'un grand tournant dans l'histoire de ce pays.
Ce tournant débute avec les grandes manifestations de solidarité avec les peuples arabe frères le 5 juin I967.
Que représentent vraiment ces manifestations ? Les manifestation de juin I967 sont la confirmation de l'attachement indéfectible du peuple tunisien à ce grand courant historique qu'est le mouvement de libération des peuples arabes.

Ces manifestations ont concrêtisé le sentiment anti-impérialiste du peuple tunisien. Elles furent un réveil. Des élèves, des étudiants, des ouvriers, des chômeurs, par milliers se sont soulevés. Le 5 juin I967, à Tunis, le peuple en colère fut le seul maître dans la rue.
Le pouvoir a été débordé, s'est senti paralysé face à un peuple soulevé pour balayer dix années d'humiliation et terreur.
Les manifestants descendus des bidonvilles et des quartiers populaires ont envahi les quartiers luxueux du centre de Tunis.
Spontanément ils se sont dirigés vers les lieux qui symbolisent la tutelle impérialiste : situés au centre de la ville, l'Ambassade de Grande Bretagne fut incendiée et le Centre Culturel Américain saccagé.

Le soir même, Bourguiba, dans un discours télévisé, menaçait de faire intervenir les américains, la VI° flotte.

L'alerte fut chaude pour le pouvoir destourien et la répression fut à la mesure des évènements. Des dizaines et des dizaines de citoyens furent arrêtés. La bourgeoisie voulut cette fois-ci frapper dur et en profita pour règler leur compte aux militants anti-impérialistes étudiants. Le procés qui suivit fut significatif :l'étudiant Mohamed Ben Djannet fut condamné à 20 ans de travaux forvés et de nombreuses condamnations sévères furent prononcées pour les autres. Les principales victimes en furent des chaumeurs et des ouvriers.

Les mois qui suivirent ces évènements furent pour le pouvoir des mois de bilan et de réflexion. Les conseils et le soutien des nouveaux maîtres américains furent précienx et écoutés.
L'aide matérielle n'a pas fait défaut : des instructeurs américains, spécialistes de la subvertion, furent dépèchés à Tunis et sous leur direction fut crée la Brigade d'Ordre Public (B.O.P.) -équivalent des C.R.S. en TUNISIE. De profonds changements furent introduits dans l'appareil répressif.

Le régime se dotait ainsi de nouveaux muscles, mais ces changements apparaissent bien dérisoires face à la crise qu'il traverse et au marasme économique. Le chômage augmente, les dettes extérieures aussi.

.../...

Au mois de mars I968, un mouvement de solidarité national et international envers le militant anti-impérialiste Ben Djennet est déclenché. En TUNISIE, le comité clandestin constitué pour sa libération est alors soutenu par la majorité des étudiants et des démocrates. Face à cette mobilisation, le régime répond à nouveau par la répression. Des centaines d'étudiants et de démocrates ainsi que quelques ouvriers sont arrêtés. Les polices officielle et parallèle du Destour se mettent à l'oeuvre : on torture à la D.S.T. (police politique), on torture dans les villas de la police parallèle du Destour, on kidnape les militants progressistes et révolutionnaires en pleine rue. Des groupes clandestins d'opposition sont démantelés. La répression fut violente et cruelle. En septembre I968, I04 inculpés sont traduits devant la Cour de Sureté de l'Etat créée spécialement à cette ocdasion. Les peinss sont lourdes : jusqu'a I6 ans et demi de prison.

En février I969, d'autres militants progressistes accusés d'appartenir à un groupe Bâathiste passent devant la même Cour de Sureté de l'Etat aprés un an d'incarcération. Les peines atteignent I2 ans de prison.

Malgré ces procés et cette répression, la crise du régime ne cesse de s'élargir. Elle prend même un aspect nouveau : des dissentions et des divergences au sein du pouvoir se font jour et révèlent sa fragilité. La même année (I969) la bourgeoisie sacrifie l'un de ses fils : Ahmed Ben Salah, super ministre est limogé puis emprisonnéet condamné aux travaux forcés.

A cette époque l'affrontement entre les masses et le pouvoir apparaît inévitable. Le mouvement dit de Coopérativisation, instauré par la répression des paysans pauvres et moyens, a fait faillite. Il a vidé les caisses de l'état pour remplir les poches d'une poignée de spéculateurs et d'hommes du pouvoir. Les dettes extérieures ont ateint un chiffre record : 770 millions $.

En octobre I970, un mouvement de grève se déclenche aux ateliers de la S.N.C.F.T. à Sidi Fathallah. La Garde Nationale et la police occupent les ateliers pendant la grève et même aprés. Les militants ouvriers les plus actifs sont arrêtés et mis en résidence surveillée, d'autres reçoivent des mutations disciplinaires.

Décembre I970. A El Haouaria, des paysans pauvres refusant l'expropriation de leurs terres au profit d'un gros propriétaire foncier, affrontent la police et la Garde Nationale pendant deux jours.

Avril I97I. Les employés de la Municipalité de Tunis manifestent dans la rue.

2I avril I97I. Arrestation du militant révolutionnaire Ahmed Ben Othman déjà condamné en septembre I968 à une lourde peine puis libéré avec ses camarades en I970 grace à la mobilisation de l'opinion démocratique tunisienne et internationale. Il est torturé dans les locaux de la D.S.T. puis transféré à la prison civile de Tunis pour être déféré à la justice. Il y passera plus de 20 mois au secret.

.../...

Du 25 janvier au 11 février 1972, l'Université de Tunin ainsi que les principaux lycées du pays connaissent un mouvement d'une ampleur inégalée. C'est la fermeture des lycées et des facultés, l'intervention de la B.O.P., de la Garde Nationale, de la police parallèle ainsi que la mobilisation générale des cadres du Destour pour réprimér le mouvement. Le bilan est lourd. On compte deux mouts parmi les lycéens et des centaines d'arrestations.

Au moment ou la révolte de la jeunesse se calme, les ouvriers de la SORETRAS (transport régional de Sfax) et les mineurs de la région de Gafsa se mettent en grève. Les militants les plus actifs pendant ces grèves sont licenciés et condamnés à des peines de prison fermes.

L'année 1973 débute avec l'arrestation de nombreux militants révolutionnaires accusés de s'être organisés clandestinement. Des militants du groupe"Perspective" déjà condamnés en 1968, puis libérés en 1970 et assignés depuis à résidence sont alors condamnés à des peines allant jusqu'a trois ans de prison ferme pour "reconstitution d'une organisation dissoute" bien qu'elle n'ait jamais eu d'existence légale. D'autres militants , accusés d'avoir constitué une nouvelle organisation clandestine (le Mouvement Démocratique de Masse) sont également arrêtés et condamnés à des peines de prison fermes.

Le 2 mai 1973, au lendemain de la journée mondiale des travailleurs, 3000 ouvriers de la S.N.T. (Société Nationale de Transport) se mettent en grève pour exiger la promulgation d'un statut de travail qu'ils réclament depuis 20 ans. La ville de Tunis est complètement paralysée. Craignant un débordement et un élargissement du mouvement, le pouvoir recourut d'abord à des manoeuvres de division. Les ouvriers ont répondu par un resserement des rangs et une discipline totale. Devant la détermination des travailleurs, il ne restait au pouvoir que la répression. La B.O.P. investit alors sauvagement le dépôt de Bab Sâadoun occupé et tabasse les ouvriers. On compte des dizaines de blessés graves. Le lendemain, des autobus fonctionnèrent à Tunis : sous la menace des B.O.P., à raison de deux par voiture.

La direction fantoche de l'unique Centrale Syndicale (U.G.T.T.) s'est comme d'habitude désolidarisée des grévistes. La population de Tunis et aussi du pays a manifesté sa sympathie avec les ouvriers de la S.N.T. Les étudiants sont pour la première fois descendus dans la rue soutenir des camarades ouvriers.

.../...

Enfin, il y a quelques mois, vers la fin de l'année I973, des vagues d'arrestations ont été opérées en masses. Un millier d'étudiants, d'élèves, de professeurs et quelques ouvriers ont été arrêtés. Depuis la nomination au Ministère de l'Intérieur d'un fasciste notoire, Tahar Belkhodja, ex directeur de la Sureté et organisateur de la répression de 68, la police et la D.S.T. sont mobilisées pour lutter contre la "subvertion téléguidée de l'extérieur". La torture a été généralisée et poussée à un degré de cruauté sans précèdent, les villas "secrêtes" de Naâsan ont fonctionné. Parmi les mille détenus, Belkhodja n'a trouvé que 42"éléments subversifs qui ont constitué un groupe marxiste-léniniste". Ils sont actuellement incarcérés à la prison civile de Tunis et devraient être jugés dans quelques jours.

Tels sont les évênements qu'a connu la TUNISIE depuis la proclamation des protocoles du 20 mars. Telle est la TUNISIE de BOURGUIBA et du Destour, tel est le régime que le monde libre considère comme sa prolongation et qui est de fait sa prolongation.

LE PEUPLE TUNISIEN, LUI, EST DETERMINE A LUTTER JUSQU'A SA LIBERATION TOTALE.

POUR CETTE LUTTE, LE SOUTIEN ACTIF DE TOUS LES DEMOCRATES ET DE TOUS LES MILITANTS ANTI-IMPERIALISTES FRANCAIS ET DE PAR LE MONDE EST PLUS QUE JAMAIS NECESSAIRE.

Un militant anti-imperialiste tunisien
I6 mars I974

juin. septembre 71.

LE CARACTERE DE NOTRE REVOLUTION.

Plusieurs tentatives ont été faites, depuis quelques années, au sein du G. pour donner une réponse satisfaisante à la question de la nature de la prochaine révolution dans notre pays (1). Les termes en ont toujours été : révolution démocratique ou révolution prolétarienne ? Voila environ une année, le débat a été relancé au niveau de l'ensemble de notre mouvement autour d'un texte interne intitulé précisément : "La nature de la prochaine révolution en Tunisie" (N.P.R.T.)

On se propose dans ce qui va suivre d'en faire la critique.
Auparavant, et pour fournir un tableau de référence et de comparaison, on rappellera la démarche suivie par le camarade Mao-Tse-Toung (cf "La révolution chinoise et le parti communiste chinois") pour déterminer le caractère de la révolution en Chine.
La méthode employée par Mao est matérialiste, scientifique : pour définir le caractère de la révolution chinoise, il se base sur la définition du caractère de la société chinoise, il situe le problème dans son véritable cadre :

> "Il faut avoir bien compris le caractère de la société chinoise pour savoir quelles sont les cibles de la révolution chinoise, quelles sont ses tâches et ses forces motrices, quel est son caractère, quelles sont ses perspectives et dans quel sens elle évoluera."

Ou encore :

> "Une juste compréhension de ce caractère, c'est-à-dire de la situation en Chine, est donc la clé pour une juste compréhension de tous les problèmes de la révolution".

Cette méthode en apparence toute de simplicité et de bon sens, est d'une importance capitale. Jusqu'à présent, cependant, nous ne l'avons jamais appliquée. A l'analyse concrète de notre société, nous avons préféré les séductions de la "théorie pure". (2)

I. LA DEMARCHE SUIVIE DANS LA "N.P.R.T."

On peut diviser en trois parties le texte de la "N.P.R.T."

La première partie, qui comprendrait les quatre premières sections de la brochure ("Le marxisme et la révolution nationale" pp. 1-2, "A quel moment la révolution n'est plus de nature nationale" pp. 2-3, "Révolution démocratique ou révolution socialiste ?" pp. 3-4 et "Comment distinguer une révolution

(1) (Ces tentatives doivent être recensées et caractérisées.)
(2) (Il faudra dire, ailleurs, pourquoi il en a été ainsi.)

démocratique d'une révolution socialiste ?" pp. 4-8) est consacrée à la "position théorique" du problème.

Dans la seconde partie est présentée une "analyse de la situation tunisienne" (cinquième section : "Quelle est la classe qui détient l'Etat en Tunisie ?" pp.8-10).

Dans la dernière partie, enfin, est définie, grâce à la conjugaison de la "théorie" avec "l'analyse concrète", la "nature de la prochaine révolution en Tunisie". (Cette 3ème partie coinciderait avec les 6ème et 7ème sections : "La nature prolétarienne de la prochaine révolution en Tunisie" pp. 10-14 et "Le mot d'ordre stratégique est celui de la dictature du prolétariat" pp. 14-15)

On va s'efforcer de démontrer :

1) Que les développements théoriques contenus dans la "N.P.R.T." sont errronés.
2) Que l'analyse de la situation tunisienne qui y est présentée est fausse.
3) Qu'il faut donc rejeter les conclusions politiques élaborées sur la base de cette théorie erronée et de cette fausse analyse.

A. Critique de la "théorie".

Dans la partie théorique de la "NPRT", deux questions sont en fait abordées :

- ✯ La question de la révolution nationale;
- ✯ La question de la révolution démocratique.

Abordons-les tour à tour.

1. La révolution nationale.

Le problème qui se pose ici est de savoir si la Tunisie en est encore à l'étape de la révolution nationale ou si elle l'a dépassée. En voulant "démontrer" que le problème de la révolution nationale ne se pose pas, ou plutot qu'il ne se pose plus chez nous, on sera amené, dans la "NPRT", à dénaturer, sans même s'en rendre compte, les idées de Lenine et de Mao sur la question.

✯ La déformation des idées de Lenine.

Oubliant tout ce que celui-ci a dit et écrit concernant le contenu historique concret du problème national, concernant les racines économiques et sociales de ce problème, on le réduira,en fin de compte, à une simple mesure d'indépendance formelle... pour pouvoir nier le fait de son existence dans notre pays. Qu'on en juge :

./.

Le caractère de notre révolution.

"La question nationale a été à l'origine essentiellement européenne.
(...)
Le but de ce type de révolution est d'instaurer l'indépendance politique (N.B.) d'une nation opprimée, c'est-à-dire de créer un Etat qui lui soit propre" (NPRT p. 1)

De ce fait :

"... en Tunisie, étant donné que l'Etat n'est plus détenu, depuis l'indépendance politique, directement par l'impérialisme, la prochaine révolution ne peut plus être qualifiée de nationale même si le capitalisme international domine cet Etat" (NPRT p. 3)

En d'autres termes, la Tunisie d'après 1956 est bien une semi-colonie, mais le problème national ne s'y pose pas. Ce qui est étrange, c'est qu'il a été fait appel à Lenine (et à Staline) dont les citations - reproduites dans la brochures à la p. 2 - s'inscrivaient pourtant, et de manière très explicite, en faux contre une pareille position :

"Il y a trois types différents de pays dans la question de libre disposition, le premier type, ce sont les pays avancés d'Europe de l'Ouest (et de l'Amérique), où le mouvement national appartient au passé. Le second type, c'est l'Europe de l'Est, où il appartient au présent, le troisième, ce sont les semi-colonies et les colonies où il appartient dans une large mesure à l'avenir".
(Lénine. Oeuvres complètes. Tome 23)

"La révolution d'Octobre à élargi le cadre de la question nationale, l'a transformée d'une question particulière posée par la lutte contre l'oppression en Europe à une question générale : celle de l'affranchissement des peuples opprimés des colonies et des semi-colonies du joug de l'impérialisme".
(Staline : "Le marxisme et la question nationale et coloniale")

La Tunisie d'après 1956, la Tunisie semi-coloniale serait-elle un cas particulier ? Serait-elle une semi-colonie"où le mouvement national appartient au passé" comme en Europe de l'Ouest et en Amérique de Nord ? Une semi-colonie dont le peuple, opprimé, n'aurait pas à s'affranchir du joug de l'impérialisme dans un mouvement d'émancipation nationale ? Et pourquoi donc ?

★ La déformation des idées de Mao.

Elle concerne tout particulièrement le passage suivant extrait de "De la contradiction" :

"Dans un pays semi-colonial tel que la Chine, la relation entre la contradiction principale et les contradictions secondaires forme un tableau complexe.

./.

Le caractère de notre révolution.

Quand l'impérialisme lance une guerre d'agression contre un tel pays, les diverses classes de ce pays, à l'exception d'un petit nombre de traîtres à la nation, peuvent s'unir temporairement dans une guerre nationale contre l'impérialisme. La contradiction entre l'impérialisme et le pays considéré devient alors la contradiction principale, et toutes les contradictions entre les diverses classes à l'intérieur du pays (y compris la contradiction, qui était la principale, entre le régime féodal et les masses populaires), passent temporairement au second plan et à une position subordonnée.

(...)

Néammoins, dans d'autres circonstances, les contradictions se déplacent. Lorsque l'impérialisme n'a pas recours à la guerre comme moyen d'oppression, mais utilise, dans les domaines politique, économique et culturel, des formes d'oppression plus modérées, la classe dominante du pays semi-colonial capitule devant l'impérialisme; il se forme alors entre eux une alliance pour opprimer ensemble les masses populaires. A ce moment, les masses populaires recourent le plus souvent à la guerre civile pour lutter contre l'alliance des impérialistes et de la classe féodale; quand à l'impérialisme, au lieu d'avoir recours à une action directe, il use souvent de moyens détournés en aidant les réactionnaires du pays semi-colonial à opprimer le peuple, d'où l'acuité particulière des contradictions internes.

(...)

Lorsque la guerre révolutionnaire, dans un pays, prend une envergure telle qu'elle menace l'existence même de l'impérialisme et de ses laquais, les réactionnaires de l'intérieur, l'impérialisme a fréquemment recours, pour maintenir sa domination, à d'autres moyens encore : ou bien il cherche à diviser le front révolutionnaire, ou bien il envoie directement ses troupes au secours de la réaction intérieure. A ce moment, l'impérialisme étranger et la réaction intérieure se placent tout à fait ouvertement à un pôle, et les masses populaires, à l'autre pôle, formant ainsi la contradiction principale qui détermine le développement des autres contradictions on agit sur lui"
(M.T.T. tome 1. pp. 369-376)

Citons tout de suite le commentaire qui en sera fait dans la "NPRT" (p. 3) :

"On remarque, d'après cette longue citation, que la révolution est nationale lorsque l'impérialisme a recours à une forme directe d'oppression (domination militaire) et qu'elle perd ce caractère lorsque le capitalisme international utilise une forme indirecte de domination. Cette dernière forme de domination qu'on appelle "pacifique" (pénétration économique, financière et culturelle, etc...) ne peut prendre fin que par la guerre civile, c'est-à-dire par la guerre de classes sur le plan intérieur. On voit donc clairement combien il est fondamental pour le prolétariat de déterminer le détenteur (la classe possédante étrangère ou nationale) de l'appareil de l'Etat car c'est en fonction de celui

./.

Le caractère de notre révolution.

qui monopolise le pouvoir que le parti du prolétariat détermine son ennemi principal. Ainsi, lorsque l'impérialisme tente de se saisir directement de l'Etat national par une action militaire, l'adversaire fondamental du prolétariat devient l'impérialisme, mais aussitôt que celui-ci change de forme de domination, qu'il ne recourt plus à l'agression militaire contre l'Etat féodal ou bourgeois de la nation dominée, mais qu'il pénètre indirectement, c'est-à-dire par l'intermédiare de la machine oppresive de la classe qui domine politiquement, le parti du prolétariat ne doit plus parler de question nationale, mais d'une guerre civile entre la classe ouvrière et ses alliés, d'une part, et la classe ennemie qui détient l'Etat d'autre part. Or, en Tunisie, étant donné que l'Etat n'est plus détenu, depuis l'indépendance politique, directement par l'impérialisme, la prochaine révolution ne peut plus être qualifiée de nationale, même si le capitalisme international domine cet Etat. La prochaine révolution sera une guerre civile, une guerre de classe à l'échelle interne qui opposera le prolétariat (et son ou ses alliés) à la classe qui monopolise l'appareil d'Etat".

Passons maintenant à la critique, ou plutôt aux critiques :

1) La citation de Mao, reproduite plus haut, n'est pas donnée dans son intégralité dans la "NPRT". Elle est abstraite de son contexte concret; ce qui, du reste, était indispensable pour poser le problème en termes d'alternatives s'excluant rigidement l'une l'autre : "guerre nationale" ou "guerre civile". Alors que Mao analyse le déplacement de la contradiction principale dans le cadre d'une problématique unique (La Chine semi-féodale, coloniale et semi-coloniale/ la révolution chinoise démocratique et nationale), dans la "NPRT", l'unité de cette problématique est rompue.

2) Cette "faute" théorique, on peut la caractériser plus précisément en disant que les modifications qui surviennent au sein d'un aspect de la contradiction sont assimilées, dans la "NPRT" à une transformation de la nature même de cette contradiction.
Concrètement Mao nous enseigne,que dans le cadre d'une société coloniale, le fer de lance de la révolution populaire aux prises avec l'alliance des réactionnaires locaux et étrangers doit être dirigé avant tout contre les réactionnaires étrangers parce qu'ils constituent alors l'ennemi direct du peuple; tandis que dans une société semi-coloniale (ou néo-coloniale comme on dit aujourd'hui) du fait de l'"évolution du rapport des forces au sein de cette même alliance des réactionnaires, le fer de lance de la révolution populaire doit être dirigé plutôt vers les réactionnaires locaux, devenus l'ennemi direct du peuple. Les modifications qui interviennent à l'intérieur de l'alliance de la réaction locale et extérieure n'affectent pas, quant au fond, la caractérisation

./.

Le caractère de notre révolution.

que donne Mao de la nature de la révolution en Chine.

Pourqoui en serait-il autrement chez nous ?

3) La partie de la citation de Mao "sautée" dans la "NPRT" concerne le cas où, la révolution se développant dans un pays, l'impérialisme se trouve obligé d'envoyer ses troupes pour sauvegarder sa domination. On comprend donc maintenant le pourquoi de la chose : elle sapait trop directement la thèse d'après laquelle le problème national ne se posait plus en Tunisie.

2. La révolution démocratique.

On a vu ci-dessus comment on a éliminé la révolution nationale, on va voir maintenant comment, de la même façon et pour les mêmes raisons, on va régler son compte à la révolution démocratique. Cette façon et ces raisons apparaissent déjà dans la manière de poser le problème (cf "NPRT" pp. 3-4)

> "Avant d'aborder le problème de la nature de la prochaine révolution en Tunisie, il est important de définir du point de vue du socialisme scientifique certaines notions de base qui nous serviront dans notre analyse, de déterminer le critère décisif qui nous permettra de distinguer une révolution démocratique d'une révolution prolétarienne (ou socialiste).
> (...)
> Trois critères méritent d'être examinés : celui des forces motrices, celui des tâches de la révolution; enfin celui de la nature de la classe ennemie qui détient le pouvoir. On examinera un à un ces critères afin de déterminer quel est celui qui pourra nous indiquer la nature de chaque révolution (sic)"

Nous sommes bien loin de Mao et de la méthode utilisée par lui pour déterminer le caractère de la révolution en Chine. On ne part pas de la détermination du caractère d'une société pour ensuite en faire découler le caractère de la révolution qu'elle doit accomplir, on ne se base pas en premier lieu sur l'analyse concrète d'une société bien précise (la tunisienne en l'occurence), non, on se préoccupe bien plutôt de "trouver" le critère universel qui pourra nous indiquer "la nature de chaque révolution" !

On pourrait légitimement, sur la base de cette seule constatation, rejeter sans discussion les deux sections de la "NPRT" consacrées à la question de la révolution démocratique. Mais allons jusqu'au bout, voyons quand même ce qui est dit à propos de cette affaire du critère.

Il y en a donc trois. Mais ils ne sont pas tout décisifs. Le critère des forces motrices, par exemple, n'est pas "rigoureux". Pourquoi ? La réponse que

./.

Le caractère de notre révolution.

que l'on peut lire dans la "NPRT" est surprenante : puisque le prolétariat peut diriger aussi bien une révolution démocratique qu'une révolution socialiste, le critère de la force dirigeante n'est pas déterminant. Voila ! Du critère des forces motrices, on est passé à celui de la force dirigeante sans aucune gêne, sans aucune transition !

Le second critère des tâches est tout aussi rapidement liquidé : puisqu'une révolution prolétarienne peut accomplir des tâches démocratiques bourgeoises (cf par exemple, la réforme agraire décretée par Lenine après Octobre), il n'est pas permis d'établir une correspondance logique entre tâches démocratiques et révolution démocratique, tâches socialistes et révolution prolétarienne. Qui peut le plus peut le moins, et vive la révolution permanente!
(Notons que pas un mot n'est dit, dans la "NPRT", des tâches concrètes de notre révolution)

Reste enfin le critère de la classe ennemie qui détient le pouvoir. C'est le critère décisif. Quand le pouvoir est détenu par la féodalité, la révolution est d'ordre démocratique; quand l'Etat est aux mains de la bourgeoisie, la révolution est de nature prolétarienne(ou socialiste)

La boucle est bouclée : "En Tunisie, depuis 1956..."

B. Critique de "l'analyse concrète"

Commençons d'abord par présenter cette analyse :

> "La Tunisie du 17ème et du 18ème siècle a été une société féodale gouvernée et exploitée par la famille beylicale. Cependant depuis que l'impérialisme (italien et français) a accentué sa pénétration "pacifique" dans le pays, la structure politique et économique de la Tunisie est restée féodale, mais elle est devenue aussi semi-coloniale. L'irruption violente de l'impérialisme français en 1881 et sa domination directe sur l'Etat beylical transforme la Tunisie de région seimi-coloniale en pays colonial".
> (...)
> L'indépendance politique, en 1956, et la déclaration de la république en 1957 ont permis à la bourgeoisie tunisienne de s'installer au pouvoir et, plus exactement, de monopoliser l'appareil de l'Etat. Dès 1956, la Tunisie ne doit plus être considérée coome une colonie parce qu'elle n'est plus directement gouvernée par l'impérialisme. L'ancienne régence est devenue une semi-colonie car elle est restée ouverte à la domination indirecte du capitalisme international.
> D'un autre côté, la déclaration de la république en juillet 1957 n'est que la conséquence d'un changement dans les rapports de classe en Tunisie. Cette modification dans les structures de classes se caractérise premièrement par la chute de la monarchie beylicale qui a incarné jusque là la féodalité chancelante et deuxièmement par la montée de la bourgeoisie

./.

au pouvoir politique. Celle-ci va exercer son hégémonie politique et économique sur le peuple. Très vite, d'ailleurs, la bourgeoisie va précipiter l'application d'une série de mesures ayant pour but de démanteler les structures économiques semi-féodales. En 1956-1957, les structures de classes ont donc changé : l'ancienne régence ne peut plus être considérée comme étant une société semi-féodale, mais comme une pays capitaliste semi-colonial". ("NPRT" pp; 8-9)

Passons au commentaire. En bref :

1) La classe féodale, dans la Tunisie des 17ème et 18ème siècles, ne se réduisait pas à la seule famille beylicale.

2) Dès avant 1881, se développait en Tunisie, sur la base d'un processus interne, des formes d'économie marchande, les germes d'un capitalisme national. Ainsi, dès avant 1881, la société tunisienne se transformait-elle petit-à-petit en société semi-féodale.

3) Après 1956, peut-on lire dans la "NPRT", la Tunisie devient un pays capitaliste semi-colonial. Nous savons ce qu'il faut penser du terme semi-colonial. Mais pour le terme capitaliste ? On trouve une explication qui, en fait, n'en est pas une : on se contente d'affirmer qu'il y a eu, en 1956-1957, adoption "d'une série de mesures ayant pour but de démanteler les structures économiques semi-féodales". On ne dit rien de plus.
On ne dit pas quelles sont ces mesures, quelle est leur nature, jusqu'à quel point elles ont été effectivement appliquées, les résultats concrets de cette éventuelle application, les obstacles rencontrés, etc.
On ne dit rien sur la transformation des structures agraires, rien sur les conséquences concrètes au niveau de la consolidation du capitalisme et de son développement dans notre pays, de la domination impérialiste.

Une analyse sérieuse de la structure de classes de notre société se devait de poser et de résoudre ces problèmes - et plusieurs autres encore. UNe telle analyse n'existe pas dans la"NPRT". De ce fait, les résultats politiques auxquels elle aboutit ne peuvent qu'être fantaisistes.

./.

Le caractère de notre révolution.

C. La "nature de la prochaine révolution"

Rappelons rapidement "l'analyse concrète' de la situation tunisienne :

> "En résumé, on peut dire que la Tunisie a aujourd'hui une structure capitaliste semi-coloniale, ou encore en termes plus clairs , que notre société est gouvernée par un Etat détenu par la bourgeoisie nationale et que l'impérialisme domine indirectement et pacifiquement cet Etat. La féodalité étant totalement annihilée au point de vue politique, la contradiction principale est aujourd'hui en Tunisie entre l'Etat de la bourgeoisie et le prolétariat" ("NPRT" p. 9)

De ce fait, la nature de notre prochaine révolution est prolétarienne :

> "Il ne peut en être autrement étant donné que la contradiction entre la bourgeoisie au pouvoir et le prolétariat ne peut être résolue ni par la révolution démocratique ni par une guerre nationale, mais par une insurrection prolétarienne". ("NPRT" p. 10)

C'est ce qu'il fallait démontrer.

Cette démonstration, il faut la rejeter parce qu'elle est batie sur une véritable falsification du marxisme. Il est très facile de le prouver : Mao enseigne que :

> "Ce qui détermine le caractère d'une révolution, c'est, d'une part, ses ennemis principaux et, d'autre part, les principales forces révolutionnaires" (Tome IV. p. 216)

Or, dans la "NPRT", en escamotant les questions de la révolution nationale et de la révolution démocratique,

- au niveau de la délimitation des principaux ennemis de notre révolution, on a littéralement gommé l'impérialisme et la classe des gros propriétaires fonciers
- Et,dans la détermination des forces motrices, on n'a tenu aucun compte de la paysannerie et de la petite bourgeoisie urbaine. En fin de compte, seuls sont restés, l'un en face de l'autre, la bourgeoisie et le prolétariat.

La situation de notre société est quand même plus compliquée et plus complexe que cela. Une stratégie qui ignore cette complexité ne peut être d'aucun intérêt, bien au contraire. Il faut donc la rejeter.

II RECTIFICATION

On s'est limité volontairement, jusqu'à présent, à un travail de "destruction" de la ligne - que l'on estime fausse et nocive - proposée dans la "NPRT". pareil travail de destruction, pour nécessaire qu'il soit n'est pas, on s'en doute,

Le caractère de notre révolution.

suffisant : il faut proposer autre chose.

Cet autre chose que l'on propose maintenant, on ne prétend pas qu'il soit complet et définitif, on est conscient, au contraire, qu'il ne constitue qu'un embryon de réponse - qu'il s'agira d'enrichir et de développer au fur et à mesure qu'avancera notre travail d'enquête et d'étude, que progressera notre connaissance de la réalité. Toutefois, pour embryonnaire qu'elle soit, cette réponse :

1) est le fruit direct d'un travail politique réel en direction de notre peuple;
2) elle permet d'intégrer, dans un schéma cohérent, les principaux aspects de notre vie nationale;
3) elle est conforme, enfin, à la ligne générale du mouvement communiste international telle qu'elle est définie pour les pays de la "zone des tempêtes".

1. Le caractère de la société tunisienne.

La caractérisation fondamentale de notre société que l'on propose est la suivante : il s'agit d'une société dominée par l'impérialisme, dont le développement capitaliste est bloqué. (3)

Il faut s'expliquer :

★ On a dit plus haut que, dès avant 1881, se développait, en Tunisie, sur la base d'un processus interne, des formes d'économie marchande, les germes d'un capitalisme national. Ce processus concernait aussi bien la campagne que les villes. Dans les villes, il s'appuyait sur l'existence d'une production artisanale - en passe de se transformer en production manufacturière - et d'un capital commercial relativement important. (4)

★ L'irruption de l'impérialisme étranger, spécialement à partir de 1881, brisera impitoyablement l'essor de ce développement autonome en acculant à la faillite les éléments (artisanat, manufactures, capitalisme commercial) susceptibles de le promouvoir progressivement. D'un autre côté, du fait de la colonisation agraire, principalement, une importante fraction de la population rurale laborieuse se trouva rejetée hors de la production : elle ne trouvait pas où s'employer en l'absence d'un développement industriel urbain. (5)

(3) Concernant cette notion de capitalisme bloqué, voir Mahmoud Hussein : "La lutte des classes en Egypte".

(4) cf les thèses de Poncet et de Penneck. Voir aussi : P. Sebag : "Tunisie Essai de monographie".

(5) cf Poncet, Penneck et Sebag

./.

Le caractère de notre révolution.

A Le colonialisme français, pour mieux ~~avoir~~ asseoir sa domination sur notre pays s'était allié à la propriété foncière semi-féodale. Les termes de cette alliance étaient les suivants :

- Les gros propriétaires fonciers tunisiens écoulaient sur les marchés français leur production agricole à des taux supérieurs aux taux mondiaux courants;
- En contre-partie, l'impérialisme français déversait chez nous, outre ses capitaux, ses produits industriels qu'il vendait à des prix supérieurs aux prix de vente mondiaux. (6)

A C'est contre cet état de fait que fut dirigé le mouvement de libération nationale. parce que sa direction était bourgeoise, cependant, il ne parvint pas à modifier fondamentalement la situation dans le pays. En effet, celle-ci, bien après l'indépendance formelle de 1956, continuait à être caractérisée par les deux traits suivants :

- Dans les campagnes, étant donné le déséquilibre grandissant entre la force de travail disponible et celle nécessaire, les propriétaires fonciers, par l'absence d'investissements onéreux et à long terme, par l'utilisation d'une main d'oeuvre famélique très peu exigeante , avaient tendance, dans une grande mesure, à vouloir préserver des rapports pré-capitalistes au sein de la production, ce qui autorisait un revenu maximum.
- La domination impérialiste néo-coloniale ne faisait que renforcer cette situation de blocage au niveau de l'ensemble de la société : la ponction exercée par les métropoles capitalistes sur le surplus social produit par les masses laborieuses tunisiennes ruinait toute possibilité d'un développement autonome autocentrée. (7)

A L'entreprise Ben Salah a précisement tenté de résoudre ce blocage de la voie capitaliste dans notre pays. Elle poursuivait deux objectifs fondamentaux complémentaires :

- La réforme des structures agraires,
- L'industrialisaton (8)

(6) cf P. Moussa : "Les nations prolétaires".

(7) cf Le rapport économique du 6ème congrès de l'UGTT (le rapport Ben Salah)

(8) cf les "Perspectives décennales)

~~(9) cf la brochure n° 2 du C.~~

~~(10) idem~~

./.

Le caractère de notre révolution

✱ Au niveau de la réforme des structures agraires, le passage de l'exploitation individuelle des terres à l'exploitation selon le mode coopératif a provoqué - comme lors de la colonisation - l'éjection d'une importante partie de la population rurale devenue excédentaire hors de la sphère de la production agricole. (9)

✱ Ces masses expropriées, jetées hors de la production agricole, n'ont cependant pas trouvé d'embauche dans les villes, comme le prévoyait la bourgeoisie d'Etat : elle ne concevait pas l'industrialisation comme devant se faire contre l'impérialisme mais avec son aide. Elle en fut pour ses frais.(10)

✱ Les masses rurales expropriées étaient donc rejetées de l'agriculture sans pouvoir s'intégrer dans l'industrie, dans un processus régulier et permanent d'exploitation capitaliste. Elles étaient prolétarisées, en ce sens qu'elles étaient disponibles sur le marché du travail sans pour autant avoir la possibilité de se transformer en prolétaires, c'est-à-dire trouver, sur ce marché du travail, acheteur à cette force de travail disponible.

✱ Fondamentalement, c'est la conjugaison de ces deux facteurs qui est à l'origine des difficultés et des contradictions inextricables dans lesquelles s'est débatu, depuis sa création, le système coopératif. Ces difficultés, que la bourgeoisie d'Etat était loin de prévoir en 1962, se sont trouvées singulièrement aggravées du fait que la "réforme agraire" ne concernait pas, à l'origine, l'ensemble du monde rural tunisien, mais uniquement la petite exploitation paysanne. Dès lors, pour s'en sortir, il fallait aller jusqu'au bout et mettre la main sur les terres des gros propriétaires. (11)

✱ C'est précisement lorsque la bourgeoisie d'Etat essaya de se surbordonner directement les gros propriétaires fonciers tunisiens qu'elle fut renversée. Elle n'avait plus à affronter les seuls paysans mais auusi et en même temps les gros propriétaires fonciers et, avec ses derniers, la bourgeoisie compradore (Nouira - Masmoudi) et l'impérialisme étranger.
Ben Salah succomba sans gloire sous les coups conjugués qu'ils lui portèrent.

✱ Aujourd'hui, la situation est la suivante :

- Le nouveau pouvoir d'Etat, mis en place à travers une longue succession de crises, est aux mains de la bourgeoisie compradore. Cette dernière est directement au service des gros possédants tunisiens et de l'impérialisme étranger;
- Sous ce régime, l'industrialisation est rendue encore plus illusoire que sous le régime antérieur;
- Dans les campagnes, les coopératives ont été dissoutes, les petits paysans ont récupéré leurs terres. Ils ne sont pourtant pas au bout

(9) cf la brochure n° 5 du G.

(10) idem

(11) cf K. Zamiti : "Les obstacles matériels et idéologiques à l'évolution sociale des campagnes tunisiennes" RTSS. n° 21. Mai 1970

de leur peine : le système coopératif, s'il a finalement fait faillite, n'en a pas moins détruit, dans une grande mesure, lors de ses sept années d'existence, les anciennes conditions de l'économie de subsistance. De ce fait, les paysans pauvres, pour ne pas crever de faim, se trouvent dans l'obligation vitale de céder en location leurs terres nouvellement récupérées aux gros propriétaires. C'est là un premier pas vers la dépossession totale. Le processus de paupérisation et d'expropriation des larges masses paysannes n'a donc pas été stoppé après september 1969. A l'opposé, le processus de concentration des terres et des biens dans les mains d'une infime minorité de gros propriétaires fonciers reprend avec une vigueur qu'il n'a jamais connu jusqu'à présent. (12)

C'est cela la réalité de notre pays. C'est cette réalité là que nous devons transformer.

2. Les cibles de la révolution tunisienne.

Du moment que l'on caractérise notre société comme une société dominée par l'impérialisme et dont le développement capitaliste est bloqué, quelles sont les cibles de notre révolution ? Quels sont nos ennemis principaux ? Ce sont, en toute logique, les agents de cette domination et de ce blocage, à savoir :

- l'impérialisme
- les gros propriétaires fonciers
- la bourgeoisie compradore

La bourgeoisie compradore et les gros propriétaires fonciers sont notre ennemi immédiat, direct, mais l'impérialisme est notre ennemi principal.

3. Les tâches de la révolution tunisienne.

Les principaux ennemis de notre révolution étant, à l'étape actuelle, l'impérialisme, la classe des gros propriétaires fonciers et la bourgeoisie compradore, quelles sont les tâches de la révolution à cette étape ? Ses tâches sont d'abattre ces ennemis, d'accomplir d'une part une révolution nationale qui détruira le joug étranger de l'impérialisme et, d'autre part, une révolution démocratique qui détruira le joug intérieur des gros propriétaires fonciers et de la bourgeoisie compradore. Nos deux tâches centrales sont donc : indépendance nationale et réforme agraire.

(12) cf K. Zamiti : "Les obstacles matériels et idéologiques à l'évolution sociale des campagnes tunisiennes" RTSS. n° 21. Mai 1970.

./.

Le caractère de notre révolution.

4. Les forces motrices de la révolution.

Elles se composent fondamentalement des trois classes suivantes :

- le prolétariat
- la paysannerie
- la petite bourgeoisie urbaine.

Le prolétariat constitue la force motrice dirigeante. La base de ce front des classes populaires est l'alliance ouvriers-paysans.

5. Le caractère de notre révolution.

Notre révolution est une révolution démocratique nationale de type nouveau.

LE CARACTERE DE NOTRE REVOLUTION ET LA LIGNE GENERALE DU MOUVEMENT COMMUNISTE INTERNATIONAL.

11

Abordons le problème de la caractérisation de notre prochaine révolution par un autre biais, dans l'optique de la lutte des classes à l'échelle internationale.

A. Révolution permanente et révolution ininterrompue par étapes.

La ligne générale du mouvement communiste est basée sur le fait qu'il existe, dans le monde contemporain, quatre contradictions fondamentales. Elles opposent :

1) Le camp socialiste au camp impérialiste (1)
2) Le prolétariat et la bourgeoisie au sein des métropoles capitalistes;
3) Les peuples et les nations opprimées à l'impérialisme;
4) Les pays impérialistes et les groupes monopolistes entre eux.

Ces quatre contradictions définissent le champ de la lutte des classes à l'échelle internationale; elles déterminent toute la période de la crise générale du capitalisme qui s'est ouverte avec la révolution d'octobre et se poursuivra juqu'au triomphe mondial du socialisme

La contradiction qui caractérise la situation de la Tunisie d'aujourd'hui est bien évidemment, la troisième : celle où les peuples opprimés sont confrontés à l'impérialisme. Comment la résoudre ? Dans ce que certains ont l'habitude d'appeler la "gauche marxiste", on peut trouver, à ce sujet, trois réponses différentes :

1) La réponse révisionniste;
2) La réponse trotskyste;
3) La réponse marxiste-léniniste-maoîste.

En d'autres termes deux réponses opportunistes (de droite et "de gauche") et une réponse prolétarienne, la seule révolutionnaire, la seule véritablement révolutionnaire :

> "Les nations et peuples opprimés d'Asie, d'Afrique et d'Amérique latine se trouvent placés devant la tâche urgente qu'est la lutte contre l'impérialisme et ses laquais.
> L'histoire a confié aux partis prolétariens de ces régions la glorieuse mission de porter haut le drapeau anti-impérialiste, anticolonialiste et anti-néocolonialiste, le drapeau de l'indépendance nationale et de la démocratie populaire, d'être aux premiers rangs du mouvement révolutionnaire national et démocratique, et de lutter pour l'avenir du socialisme" (2) ("Débat sur la ligne générale du mouvement communiste international" p. 15, ed. Pekin)

(1) L'Union soviétique fait partie du camp impérialiste.
(2) Tous les mouvements marxistes-léninistes des pays dépendants adaptent ce programme. Tous les mouvements trotskystes des pays dépendants (et des autres) le rejettent. On ne peut pas rester indéfiniment maoîste en paroles et trotskyste dans les faits.

Le caractère de notre révolution et la ligne générale du mouvement communiste international.

Voila ce qu'enseigne Mao. Et nous, qui prétendons être ses "fidèles disciples" en Tunisie, comme Monsieur Jourdain, nous faisons du trotskysme sans le savoir en brandissant les mots d'ordre de révolution prolétarienne et de dictature du prolétariat, au mépris des conditions actuelles de dépendance et d'arrieration du pays.

Voyons quelles ont été, en notre sein, les principales conséquences de cette ligne trotskyste (opportuniste "de gauche") :

du fait de l'absence d'une analyse de classes correcte, du fait que la contradiction principale de notre société (peuple tunisien, d'un côté et, de l'autre, l'alliance de la réaction locale et étrangère) n'était pas distinguée des contradictions secondaires (nous n'étions sensibles qu'à la contradiction bourgeoisie -prolétariat), nous confondions l'étape actuelle de notre révolution (nationale et démocratique) avec l'étape à venir (socialiste), les tâches de cette révolution avec les tâches de la révolution suivante, nous avions une conception fausse et étriquée de la question des alliances - en particulier de l'alliance des ouvriers et des paysans - et du Front Uni, enfin, nous ne considérions pas la lutte armée comme devant être la forme principale de lutte dans les conditions de notre révolution.

Une pareille ligne, si elle n'est pas rejetée par notre mouvement, ne pourrait nous conduire qu'à l'isolement. Et qui dit isolement dit soit écrasement, soit compromissions. Nous en savons déjà quelque chose !

B. Voie prolétarienne et voie bourgeoise dans la révolution démocratique nationale.

En rompant avec le trotskysme, en caractérisant notre prochaine révolution de démocratique et nationale, nous ne nous rapprochons pas pour autant des révisionnistes du PCT qui, eux aussi, prétendent inscrire leur action dans cette même perspective. Ce qui nous sépare d'eux demeure fondamental et infranchissable.

Pour utiliser d'un parallèle historique, disons que ce qui nous distingue aujourd'hui des révisionnistes c'est toutes choses étant égales par ailleurs, ce qui précisement différenciait les Bolcheviks des Mencheviks lors de la révolution russe : il s'agit du choix entre la voie bourgeoise et la voie prolétarienne dans la révolution démocratique (3)

Plus exactement, il s'agit aujourd'hui, pour nous, du choix entre une révolution démocratique nationale dirigée par le prolétariat et une révolution démocratique nationale dirigée par la bourgeoisie - et particulièrement la bourgeoisie d'Etat -; du choix entre une stratégie révolutionnaire et une stratégie réformiste vouée d'avance à l'échec (4), entre une lutte portée

(3) cf Lenine : "Deux tactiques de la social-démocratie dans la révolution démocratique.

(4) cf L'autocritique des camarades indonésiens.

Le caractère de notre révolution et la ligne générale du mouvement communiste international.

par les masses fondamentales de notre peuple et une lutte dirigée par des "élites politiques" petites bourgeoises et bourgeoises (5).

☆ ☆ ☆

On pense que notre critique du révisionnisme doit porter sur les cinq points suivants :

1) La bourgeoisie d'Etat est qualifiée par le PCT de "couche petite bourgeoise progressiste".
2) Le capitalisme d'Etat est décreté "voie non-capitaliste".
3) L'hégémonie de la classe ouvrière dans la RDN est niée.
4) La traditionnelle dépendance dans les pays dominés, à l'égard de l'impérialisme occidental, est remplacée par la servilité vis-à-vis du social-impérialisme russe.
5) L'idéologie révisionniste est la forme la plus achevée de l'idéologie bourgeoise d'Etat.

On y reviendra longuement.

(5) cf Harmel : "La voie tunisienne entre le mythe et la réalité".

1

mai - septembre 71.

"LES PROBLEMES AGRAIRES DANS LA TUNISIE ACTUELLE". LES PARADOXES DE "L'ANALYSE CONCRETE".

On va s'éfforcer, dans ce texte, de mettre en relief les contradictions internes propres à l'analyse de la société rurale tunisienne telle qu'elle est exposée dans la brochure n° 5.
Cette analyse intéresse quatre périodes différentes :

- Les rapports agraires en Tunisie avant l'indépendance.
- L'évolution des rapports agraires entre 1956 et 1962.
- La période des deux premiers plans (1962-1968).
- La généralisation des coopératives en 1969 et la chute de Ben Salah.

A. Les rapports agraires en Tunisie avant l'indépendance.

Il faut commencer par les citations :

"La caractéristique de la situation des campagnes tunisiennes en 1956 était le contraste entre, d'une part, une agriculture capitaliste moderne, concentrée sur les meilleures terres et composée surtout de grandes exploitations et, d'autre part, une agriculture comportant surtout de très petites exploitations morcelées, le secteur "archaïque" ou "traditionnel", peu lié au marché capitaliste, où subsistaient également des sequelles du système féodal (terres habous, khemassat...)."

"L'agriculture était, comme on le sait, entre les mains des colons (...) et des propriétaires capitalistes tunisiens, un peu arriérés par rapport aux colons : il se maintenait souvent chez eux des rapports de type féodal (...)"

"En face du secteur capitaliste, une énorme masse de petits propriétaires survivait dans des conditions très difficiles (...) l'essentiel de la production de ce secteur était "auto-consommée", consommée à l'intérieur du secteur, une part infime servant à des échanges sur les marchés locaux, de façon pratiquement extérieure au marché capitaliste colonial (...)"

"La colonisation avait, dans une très large mesure, aboli les latifundia féodaux (qu'elle s'était appropriés et qu'elle avait modernisés) et n'avait laissé subsister des anciens rapports de production que cette agriculture "autarcique". (PATA p. 11 et 12).

En résumé donc :

- Tout de suite avant l'indépendance, la société rurale tunisienne se caractérise par la juxtaposition de deux secteurs de production différents : un secteur de grande production et un secteur de petite production.
- Qualitativement, le premier secteur est (en gros) un secteur capitaliste, le second est pré-capitaliste.

La question qui vient immédiatement à l'esprit est de savoir comment ces deux secteurs peuvent-ils exister simultanément dans le cadre d'une même structure sociale ?
En d'autres termes, cette petite production, ces petits producteurs tunisiens, en quoi étaient-ils, en 1956, précapitalistes puisqu'il n'y avait alors, à proprement parler, de gros propriétaires féodaux pour les dominer et les exploiter ? Ces Khammès, par exemple, de qui étaient-ils les Khammès ? Ils ne pouvaient

pas être les Khammès d'eux mêmes, ils ne pouvaient pas non plus être les Khammès de propriétaires capitalistes !

C'est là la première contradiction que l'on peut relever dans l'analyse de la société rurale tunisienne proposée dans la brochure n° 5.

On peut poursuivre :

B. L'évolution des rapports agraires entre 1956 et 1962.

Cette évolution est présentée de la manière suivante :

- Au niveau de la petite production : "... destruction de ce qui subsistait des structures paysannes fermées..." (PATA p. 16)

- Au niveau de la grande production : "...(les) gros possédants... sont devenus... tout à fait des exploitants capitalistes..." (PATA p. 16)

Ainsi donc, d'après la PATA, entre 1956 et 1962, la généralisation du mode de production capitaliste est désormais chose faite. Les formes d'exploitation pré-capitalistes sont entièrement dissoutes. Notons le.

On peut passer tout de suite au troisième moment de l'analyse :

C. La période des deux premiers plans (1962-1968).

Là, les choses deviennent un peu plus compliquées. L'année 1962 est l'année de l'entrée en lice officielle de la bourgeoisie d'Etat. Le but suprême de cette bourgeoisie d'Etat est "avant tout la généralisation du mode de production capitaliste" dans les villes et les campagnes tunisiennes. (PATA p. 32)

Le second problème qui se pose alors est le suivant : si la généralisation du capitalisme dans les campagnes est réellement accomplie en 1962, comment s'expliquer l'intervention, après 1962, de la bourgeoisie d'Etat dans ces mêmes campagnes pour généraliser... le mode de production capitaliste ?

A la page 16 de la PATA, on trouve une tentative d'explication : "(La politique suivie entre 1956 et 1962) fut un échec (parce qu'elle n'a pas abouti) à encourager les capitaux à aller dans des secteurs non agricoles et à donner un caractère de plus en plus industriel à l'ancienne bourgeoisie foncière". Cette "explication", malheureusement, n'explique rien. Dire que les exploiteurs, à la campagne sont des "capitalistes" et des "bourgeois", cela veut dire que leurs intérêts sont subordonnés aux intérêts du capitalisme industriel, aux intérêts de l'industrialisation, qu'ils sont soumis et qu'ils dépendent de la partie de la bourgeoisie porteuse de ces intérêts. Pour le marxisme, quand les exploiteurs s'opposent au développement du capitalisme industriel, c'est qu'ils n'ont pas que des intérêts "bourgeois" et "capitalistes" à défendre. C'est d'ailleurs ce qui est reconnu un peu plus loin à la page 32 :

"Les problèmes agraires dans la Tunisie actuelle". Les paradoxes de "l'analyse concrète".

"La nouvelle orientation du pouvoir (il s'agit de la politique de Ben Salah), qui se fixait avant tout la généralisation du mode de production capitaliste devait heurter les intérêts de ces fractions (anciennes de la bourgeoisie... essentiellement composées de petits propriétaires fonciers) dont les bénéfices provenaient surtout de l'exploitation des secteurs non encore capitalistes".

Arrêtons-nous un moment pour récapituler :

En 1956, les gros possédants terriens sont caractérisés comme étant, "en gros", capitalistes. En 1962, ils sont "tout à fait" capitalistes. Il est révélé maintenant que l'essentiel du surplus social qu'ils monopolisent est produit dans des conditions féodales. Contentons-nous de relever le caractère contradictoire de ces différentes affirmations et poursuivons.

Il y a donc un antagonisme entre la nouvelle bourgeoisie d'Etat et l'ancienne "bourgeoisie terrienne" dont les bénéfices proviennent de l'exploitation de secteurs pré-capitalistes. Mais cet antagonisme, cette contradiction est "une contradiction interne à la bourgeoisie" (PATA p. 33)

Voila, il s'agit d'une contradiction interne à la bourgeoisie, donc d'une contradiction secondaire, non antagoniste. De ce fait, malgré tout, entre 1962 et 1968, "on se dirigeait vers un compromis entre la bourgeoisie foncière et le pouvoir (bourgeoisie d'Etat), la première acceptant d'accroître son caractère capitaliste (sic !) et de participer au développement d'autres secteurs, la seconde s'engageant à faciliter cette reconversion et à lui garantir ses profits. (PATA p. 34 et 35).

Tout est pour le mieux dans le meilleur des mondes bourgeois possible ! Les antagonismes inter-bourgeois ne se résolvent pas par des moyens violents, mais pacifiquement, par des tractations et des compromis. Très bien.

On peut continuer :

D. La généralisation des coopératives en 1969 et la chute de Ben Salah.

On en arrive à une nouvelle contradiction. L'année 1969 est celle ou la bourgeoisie d'Etat s'attaque directement aux gros propriétaires fonciers et où ces dernier réagissent dans une contre-offensive de grande envergure qui déboulonnera Ben Salah. Ce n'est pas là assurément une façon pacifique de résoudre ses problèmes internes. Cette dernière difficulté est esquivée ainsi : "... il n'y a pas de doute que l'opération généralisation marquait au moins une certaine méfiance à l'égard de la bourgeoisie foncière et que celle-ci ne manquerait pas de réagir". Il y a eu d'un coté méfiance et, de l'autre, réaction à la méfiance.
C'est tout.

Octobre 71.

APERCU SUR LA SITUATION AGRAIRE AVANT "L'INDÉPENDANCE".
au moment de

"... comment se présente schématiquement le caractère des régimes fonciers actuels, c'est-à-dire au moment où le gouvernement tunisien est maître de sa destinée ?

Sept millions d'ha. de terre ont une valeur agricole certaine et c'est sur cette superficie que l'effort agraire doit être poursuivi en premier lieu. Il faut y ajouter au moins deux millions d'ha. qui constituent, bon an mal an, des pâturages prédésertiques dont la tenure foncière importe peu pour l'instant.

Sur les sept millions d'hectares :

1°- 900.000 environ sont constitués par des propriétés au sens moderne du mot, c'est-à-dire qu'en principe elles sont immatriculées et de dimension suffisante pour faire vivre des familles au niveau européen (sic !) C'est là que nous trouvons la colonisation et les grands domaines tunisiens (...)

2°- 500.000 ha. sont constitués par de petites propriétés melk. Beaucoup sont immatriculées, d'autres ont des titres arabes suffisamment précis pour servir de gage hypothécaire. Ce sont des biens disséminés au nord de la dorsale ou dans les sahels, à Sousse notamment.

3°- 1.600.000 ha. de habous. En réalité, ils sont bien plus nombreux, chaque famille tunisienne du Sud, par exemple, dispose dans ses archives d'au moins un ou deux titres habous. Mais tenons-nous-en aux titres qui sont reconnus par la coutume ou la loi.
Ces habous, de par leur caractère perpétuel à l'origine, sont devenus la propriété de milliers de familles dont chacune se dispute une portion extrêmement exigüe. Le problème se complique par l'installation sur ces henchirs de très nombreuses familles qui les occupent de générations en générations. Ces familles n'ont aucun lien avec les véritables propriétaires et viennent en concurrence avec eux. Ce genre de tenure foncière se retrouve réparti dans toute la Tunisie utile et, si l'on excepte le grand habous de Sidi Mhedheb à l'ouest de Sfax, ils ne dépassent pas le sud du Gouvernorat de Kairouan.

4°- 2.200.000 ha. de terres dites collectives, qui forment un immense quadrilatère limité au sud par les chotts Djérid et Fejej, au nord par la route Kasserine-Sfax, à l'est par le habous de Sidi Medheb. Il faut y ajouter le triangle Medenine-Djerba- Ben Gardane, c'est la Tunisie des steppes, le Tunisie difficile, et pourtant très peuplée. (...)

5°- 900.000 ha. de terres sont constituées par des terres collectives désagrégées que l'on pourrait baptiser "terres d'extrême indivision". Les Souasis, les Ouled Sendassen (Hadjeb el Aïoun - El Aba). Le Sud du Makthar (Ouled Ayar). Les terres de Madjeurs (Thala) et d'autres

./.

Apercu sur la situation agraire au moment de "l'indépendance".

plus au nord telles les Mogods, le Nord du Cap-Bon. Chaque famille possède ici une part de terrain, chacune peut difficilement faire la preuve de sa quote-part héréditaire sur la terre. Ce sont des occupants, certes, qui ont des droits certains, mais pas de propriétés au sens juridique du mot. Il faut noter que les qualités agricoles de ces terres sont extrêmement importantes.

6°- Si l'on complète ce bref schéma en y ajoutant 900.000 ha. de terres à vocation forestière, on retrouve nos 7 millions d'ha. productifs".

Extrait de l'étude de H. Sicard : "Les données actuelles du problème agraire en Tunisie" dans : "Aspects et perspectives de l'économie tunisienne", n° 2, Mars 1959, p 4-5.

Comparer avec notre brochure n° 5 : "Les problèmes agraires dans la Tunisie actuelle".

"La caractéristique de la situation des campagnes tunisiennes en 1956 était le contraste entre, d'une part, une agriculture capitaliste moderne, concentrée sur les meilleures terres et composées surtout de grandes exploitations, et, d'autre part, une agriculture comportant surtout de très petites exploitations morcelées, le secteur "archaïque" ou "traditionnel", peu lié au marché capitaliste, où subsistaient également des sequelles du système féodal (terres habous, khemassat...).

L'agriculture moderne était, comme on le sait, entre les mains des colons qui exploitaient près de 850.000 ha. (...) et de propriétaires capitalistes tunisiens (...) qui exploitaient... environ 700.000 ha. (...)

En face du secteur capitaliste, une énorme masse de plus de 500.000 familles de petits producteurs survivait dans des conditions très difficiles sur près de 2.500.000 ha. de terres cultivables de qualité bien inférieure..."

Extraits du § : "Les rapports agraires en Tunisie au moment de l'indépendance". p. 11-12.

Octobre 11.

III

LA QUESTION AGRAIRE EN TUNISIE DEPUIS 1962. UN RESUME.

I. Le passage de l'exploitation individualisée des terres à l'exploitation selon le mode coopératif a provoqué l'éjection d'une importante partie de la population rurale excédentaire hors de la sphère de la production agricole.

II. Les masses expropriées jetées hors de la production agricole n'ont pas trouvé d'embauche dans les villes, du fait, principalement, de la domination impérialiste sur le pays qui rend pratiquement impossible un développement un tant soit peu substantiel, c'est-à-dire autonome, national, de l'industrie. Les masses rurales spoliées étaient donc rejetées de l'agriculture sans pouvoir s'intégrer dans l'industrie, dans un processus régulier d'exploitation capitaliste. Elles étaient prolétarisées, en ce sens qu'elles étaient disponibles sur le marché capitaliste du travail, sans pour autant avoir la possibilité de se transformer en prolétaires, c'est-à-dire trouver, sur ce marché capitaliste, acheteur à cette force de travail disponible.

III. C'est fondamentalement la conjugaison de ces deux facteurs qui est à l'origine des difficultés et des contradictions inextricables dans lesquelles s'est débattu, depuis sa création, le système coopératif. Ces difficultés, que la bourgeoisie d'Etat était loin de prévoir en 1962, se sont trouvées singulièrement aggravées du fait que la "réforme agraire" ne concevait pas, à l'origine, l'ensemble du monde rural tunisien, mais uniquement la petite exploitation paysanne. Dès lors, pour s'en sortir, il fallait aller jusqu'au bout et mettre la main sur les terres des gros propriétaires. L'opération se fit en deux temps :

- ✯ 1964 : nationalisation des terres détenues par les colons français.
- ✯ 1969 : extension de la coopération agricole à la grosse exploitation tunisienne.

IV. C'est précisément lorsque la bourgeoisie d'Etat essaya de se subordonner directement les gros propriétaires fonciers tunisiens qu'elle fut renversée. Elle n'avait plus à affronter les seuls paysans mais aussi et en même temps les gros possédants fonciers et, avec ces derniers, la bourgeoisie compradore (Nouira - Masmoudi) et l'impérialisme étranger.
Ben Salah succomba rapidement et sans gloire sous les coups conjugués qu'ils lui portèrent.

V. Aujourd'hui la situation est la suivante :

- ✯ Le nouveau pouvoir d'Etat, mis en place à travers une longue succession de crises, est aux mains de la bourgeoisie compradore. Cette dernière est directement au service des gros possédants tunisiens et de l'impérialisme étranger.
  Sous ce régime l'industrialisation est rendue encore plus illusoire que sous le régime antérieur.

- ✯ Dans les campagnes, les coopératives ont été dissoutes, les petits paysans ont récupéré leurs terres. Les choses, toutefois, n'ont pas tout à fait repris leur cours traditionnel : le système coopératif,

s'il a finalement fait faillite, n'en a pas moins détruit, dans une grande mesure, lors de ses sept années d'existence, les anciennes conditions de l'économie de subsistance. De ce fait, les paysans pauvres, pour ne pas crever de faim, se trouvent dans l'obligation de céder en métayage aux gros propriétaires leurs terres nouvellement récupérées.

En conclusion : le processus de paupérisation et d'expropriation des larges masses paysannes n'a pas été stoppé après septembre 1969. A l'opposé, le processus de concentration des terres et des biens dans les mains d'une infime minorité de gros propriétaires fonciers reprend avec une vigueur qu'il n'a jamais connue jusqu'à présent.

Octobre 71.

III-1

LA QUESTION AGRAIRE EN TUNISIE DEPUIS 1962. QUELQUES FAITS CONCRETS.

Le passage de l'exploitation individualisée des terres à l'exploitation selon le mode coopératif a provoqué, avons-nous dit, l'éjection d'une importante partie de la population rurale excédentaire hors de la sphère de la production agricole.

Ce phénomène qui s'explique de lui-même, a été aggravé par l'action de deux autres facteurs :

- ✱ La mécanisation du travail introduite dans les coopératives.
- ✱ L'extrême morcellement des petites propriétés terriennes qu'il fallait regrouper.

K. Zamiti, dans son article : "Les obstacles matériels et idéologiques à l'évolution sociale des campagnes tunisiennes" paru dans la RTSS (N° 21, mai 1970) a étudié en détail - pour le gouvernorat de Beja - les conséquences que pouvait avoir le morcellement de la terre quant à l'ampleur du phénomène d'expropriation des petits paysans. Cédons lui la parole :

"L'extrême morcellement des terres et le nombre élevé d'ayants-droits a incité les responsables à adopter un système sélectif pour l'admission des paysans dans les nouvelles unités coopératives de production." (p. 24)

Les critères d'admission des paysans dans les UCP étaient de deux ordres. On commençait, dans un premier temps, par déterminer, sur la base d'une étude agronomique, le revenu total escompté de l'UCP au moment de l'achèvement du programme d'intensification et de diversification cultural fixé pour elle par les techniciens du plan. En divisant le chiffre obtenu par 250 (= "taux foyer annuel"), on obtenait le nombre "idéal" de coopérateurs par unité :

$$\frac{\text{Revenu total de l'UCP}}{\text{Taux foyer annuel}} = \text{Nombre de coopérateurs}$$

(Les "Perspectives décennales" avaient prévu un revenu annuel moyen de 50^{D} par tête. Le "taux foyer annuel" s'obtient en multipliant ce chiffre par 5, nombre de personnes par famille retenu par les planificateurs.)

Après l'étude agronomique, on procédait à une étude foncière qui permettait de déterminer, parmi les masses des ayants-droits, ceux dont les apports en terre étaient jugés insuffisants, c'est-à-dire ceux qui possédaient moins de un hectare, pour les exclure. Seuls les autres pouvaient, théoriquement, adhérer à la coopérative.

En fait, dans la réalité, les choses ne se passaient même pas selon ce schéma : il n'y avait pas toujours coïncidence entre le nombre "idéal" de coopérateurs tel qu'il était déterminé par l'étude agronomique et celui retenu à la suite de l'étude foncière.

"M. Hedi Guerban (un des responsables de la coopération agricole dans le gouvernorat de Beja) a décrit les tâtonnements et l'empirisme qui ont présidé au choix des coopérateurs : "Nous avons essayé une première méthode qui consistait retenir, au début en 1962, que 50 % des gens déterminés par l'enquête agro-économique

une fois que les autres ayants-droits étaient exclus (dont beacoup étaient ramenés à leur lieu d'origine) (1), quitte à absorber les 50 % restant au fur et à mesure que la production de l'unité se développe..." (p. 25)

{Donnons une idée de l'ampleur qu'a revêtu ce processus d'expropriation et de dépossession :}

"Pour la seule unité d'El Islah, l'enquête foncière a recensé 1582 ayants-droits, pour une surface agricole de 880 hectares. Sur cet effectif, 147 coopérateurs ont ont été retenus et donc 1435 exclus." (p. 26)

Tout commentaire est superflu !

Note : (1) Il est facile de se douter des moyens de "persuasion" utilisés à cette fin.

Novembre 71

IV

COMMENT ETUDIER LA QUESTION AGRAIRE DANS NOTRE PAYS ?

Si l'on veut tirer la leçon de nos mésaventures passées dans ce domaine, il est indispensable, à l'heure actuelle où l'on veut poser et résoudre correctement le problème agraire, de toujours garder présents à l'esprit les points suivants :

1. Il faut partir de la réalité.

Dans la plupart de nos textes précédents -concernant d'ailleurs aussi bien l'analyse de la question agraire que d'autre problèmes - on ne commence pas par présenter "l'analyse concrète de la situation concrète" mais plutôt par définir le "cadre théorique" dans lequel il convient de mener cette analyse :

> "Avant de procéder à cette analyse de la situation concrète en Tunisie, il nous faut... rappeler comment le problème se pose théoriquement au point de vue du marxisme" (PATA p. 6)

On connaît les résultats de cette méthode intellectualiste. Il faut donc nous en débarasser au profit d'une méthode plus scientifique et plus matérialiste : c'est uniquement lorsque l'on part d'une pratique, de l'analyse d'une réalité concrète irréfutable, que l'on peut définir des positions politiques correctes et révolutionnaires.

La réalité dans nos campagnes telle qu'elle se présentait tout de suite après 1956 n'est pas du tout celle que décrit la PATA (cf l'article de Sicard). Les rapports économiques pré-capitalistes étaient prédominants dans nos campagnes au moment de "l'indépendance".

2. Le droit et les faits.

Après 1956, le nouveau pouvoir a essayé de démanteler les structures économiques pré-capitalistes qui entravaient le développement du capitalisme dans les campagnes. Ce furent les lois de mai 1956, de juillet et de septembre 1957. La loi de mai 1956 portait suppression des habous publics; celle de juillet 1957 abolisait complètement le régime des habous et avancait une procédure pour la liquidation des habous de Zaouia et des habous privés. La loi de Septembre 1957, supprimait l'ancien régime des terres collectives et des terres d'extrême indivision.

Position exprimée dans la NPRT (à la p. 9) :

> "... la déclaration de la république en juillet 1957 n'est que la conséquence d'un changement dans les rapports de classe en Tunisie. Cette modification dans les structures de classes se caractérise premièrement par la chute de la monarchie beylicale qui a incarné jusque là la féodalité chancelante et deuxièmement par la montée de la bourgeoisie au pouvoir politique. Celle-ci va exercer son hégémonie politique et économique sur le peuple. Très vite,d'ailleurs, la bourgeoisie va précipiter l'application d'une série de mesures ayant pour but de démanteler les structures économiques semi-féodales. En 1956 - 1957, les structures de classes ont donc changé : L'ancienne

./.

régence ne peut plus être considérée comme étant une société semi-féodale, mais comme un pays capitaliste."

Position d'un géographe bourgeois du CERES :

"Si la mutation juridique pour les habous publics n'a soulevé presque aucune difficulté d'application, les partages des terres de habous de Zaouia et habous privés entre les ayant-droit... se sont révélés beaucoup plus délicats : bien des affaires sont encore pendantes, par exemple le vaste henchir de Ben Hidjeba de 19.000 ha au nord de Tunis. La clarification est encore beaucoup moins avancée pour les immenses habous de Zaouia du Centre et du Sud, par exemple les 200.000 ha du habous Sidi Mechedheb, les 100.000 ha du habous Sidi Amor Ben Hadjla, etc.
(...)
Si la libération des habous s'est heurtée à de nombreuses difficultés, celle des terres collectives et d'extrême indivision reste pratiquement stagnante..."
("Modification des structures agraires et industrialisation";
H. Sethom. Revue tunisienne des sciences sociales. N° 6. juin 1969.)

La distance est grande, on le voit, entre le droit et les faits, aussi, encore une fois, tenons-nous en aux faits.

3. Il ne faut pas applaudir.

Ce qui caractérise avant tout l'évolution de nos campagnes depuis 1956 (aussi bien entre 1956 et 1969 - période d'ascension du régime - que depuis 1969 - période de déclin-), c'est la poursuite du processus de paupérisation et de dépossession des larges masses paysannes entamé sur une large échelle dès la fin du siècle dernier.

Ce qui distingue ce phénomène des phénomènes similaires qu'ont connu l'Europe de l'Ouest et l'Amérique du Nord, c'est que, chez nous l'expropriation des paysans ne s'est pas accompagnée de leur intégration dans l'industrie. Chez nous, les paysans, dans leur majorité, ont été rejeté de l'agriculture sans pour autant trouver où s'employer ailleurs. La prolétarisation de notre population rurale n'est donc pas l'indice d'un développement capitaliste authentique, elle n'est pas le signe du passage à un ordre social supérieur, elle est bien plutôt synonyme du chômage, de prostitution, de banditisme et d'émigration. Il ne s'agit donc pas d'y applaudir sous prétexte qu'elle augmenterait les forces de la classe ouvrière, qu'elle nous rapprocherait de la révolution socialiste, etc. (cf PATA pp. 9-19-23) Il faut au contraire lutter contre, de toutes nos forces. Il n'est pas réactionnaire de lutter côte à côte avec les masses spoliées de notre peuple, c'est le prétendre qui est réactionnaire. (cf PATA p. 13)

./.

Comment étudier la question agraire dans notre pays ?

4. Les deux questions les plus importantes.

Les deux questions les plus importantes que notre peuple a à affronter actuellement sont celles de la terre et de l'indépendance véritable :

- Ce n'est qu'en brisant le joug de l'impérialisme néo-colonialiste que nous pouvons développer une industrie nationale.
- Ce n'est qu'en brisant le joug des gros propriétaires fonciers tunisiens - par la distribution de leurs terres et de leurs biens à l'ensemble de la paysannerie laborieuse et sans terre - que l'on pourra intégrer la totalité de la force de travail de notre peuple dans une économie nationale indépendante.

5. La direction prolétarienne.

C'est uniquement sous une direction prolétarienne qu'il sera possible, dans notre pays, d'achever la révolution démocratique nationale de type nouveau. Cette vérité, que confirme l'expérience de tous les autres pays dominés, a aussi reçu une "éclatante" confirmation chez nous avec la faillite de l'entreprise bensalhiste (capitalisme d'Etat). C'est là une leçon politique de très grande importance. (Les révisionnistes, qui se placent sur les positions de la bourgeoisie d'Etat, ne peuvent pas le comprendre).

6. Le travail d'enquête.

Dans le premier point ("Il faut partir de la réalité") on a soulevé le problème du travail d'enquête à partir de la documentation légale existante. Le plus important, pourtant, n'est pas là. Il s'agit surtout de mener des enquêtes sur le terrain, parmi (et avec) les masses. C'est à l'heure actuelle, une de nos tâches les plus primordiales. Aucune autre ne pourra être menée à bien si celle-ci n'est pas convenablement effectuée. Tous nos camarades doivent en être profondément convaincus.

Octobre 71.

COMMENT INTERPRETER LA CRISE ACTUELLE ? QUELLE ATTITUDE ADOPTER ?

(Texte rédigé à l'intention des camarades de la section de Bruxelles).

★ ★ ★ ★ ★

"Il y a quarante ans, en commençant ma carrière politique, je m'étais proposé d'unir la nation. Cette tâche, je l'ai poursuivie sans relâche. Mais, au bout de quarante ans, notre huitième congrès... n'a fait que mettre en relief la division de la nation et dégager des clans hostiles."

Bourguiba, 21 octobre 1971.

★ ★ ★ ★ ★

Le dernier congrès du Destour qui s'est tenu le mois dernier à Monastir a officiellement confirmé l'état de crise et de décomposition du pouvoir actuel. La crise qui, en réalité, couvait depuis longtemps déjà, a atteint son paroxysme : Bourguiba est aujourd'hui contesté au sein de sa propre classe, à l'intérieur même de son parti.

Le maître sans concurrent de la classe dominante (et son serviteur le plus dévoué), le cimentier de "l'unité nationale" reçoit là un rude coup et, à travers lui, tout l'édifice mis laborieusement en place depuis 15 ans est ébranlé de fond en comble. Cet évènement est d'une importance extrême. Il stimulera inévitablement un nouveau développement des luttes populaires. Aussi devons-nous l'étudier et l'analyser sous tous ses aspects. Nous devons comprendre de quoi il en retourne et définir une ligne de conduite juste qui nous fasse progresser.

I. Commençons d'abord par une relation des faits.

Le 11 octobre 1971, devant le congrès, Bourguiba déclare en s'adressant aux délégués :

"Vous êtes appelés à vous prononcer sur des questions qui concernent la vie du Parti et sur des problèmes relatifs aux institutions de l'Etat. Bien que j'aie mes idées à ce sujet, je ne veux pas vous en faire part, afin de respecter votre liberté de choix (...)
Lors des précédents congrès, je m'étais attaché à participer aux travaux de toutes les commissions. Cette fois, j'ai décidé de n'assister qu'à quelques séances. Je tiens en effet à prendre du champ afin de voir comment les militants et les cadres du Parti se comportent en mon absence. Ce sera en quelque sorte un test" (...) (cf l'Action du 12 octobre 1971)

Les 12 et 13 octobre 1971, emmené par Mestiri et ses hommes, l'énorme majorité des congressistes insiste (entre autres), dans ses interventions, sur les deux points suivants :

1) Le successeur de Bourguiba doit être élu par le peuple.
2) Toutes les instances du P.S.D. - et principalement le B.P. - doivent être élues démocratiquement. Il faut mettre fin à la pratique des désignations.

./.

Le 14 octobre 1971, revenant sur ce qu'il avait promis, Bourguiba intervient en faveur de Nouira : "Il a toute ma confiance. Il sera mon successeur."

Réaction de Mestiri :

"(...) Le chef de l'Etat a mis l'accent dans son allocution..., sur deux règles fondamentales :

- Le candidat à la magistrature suprême doit revenir devant le peuple, détenteur de la souveraineté, pour solliciter son suffrage.
- Le responsable doit s'imposer par sa compétence, son honneteté et les services rendus au pays.

Or l'opinion exprimée... par le combattant suprême, à propos de sa succession, semble contraire à ces deux règles..." (cf l'Action du 15 octobre 1971)

Le 15 octobre 1971, fin des travaux du congrès. Election des membres du Comité Central. Malgré la caution de Bourguiba, malgré les manoeuvres et les menaces, Nouira n'arrive qu'en 5ème position, loin derrière Mestiri (et B. Ladgham). Bourguiba intervient alors une nouvelle fois. Dans une interview accordée à un journaliste du "Monde" il annonce :

"... en tant que Président, je choisirai mes 15 ou 20 collaborateurs du Bureau Politique..." (cf "Le Monde" du 16 octobre 1971)

Le 18 octobre, c'est la bombe. Mestiri ne désarme pas et passe franchement à l'attaque :

"Le congrès s'est prononcé d'une manière très nette en notre faveur, aussi bien sur le plan des idées que sur celui des personnes. La résolution adoptée sur le problème de la vacance du pouvoir du chef de l'Etat est la nôtre, ainsi que celle du recours au suffrage universel pour la désignation du successeur du Président de la république. Au point de vue intérieur, dans le Parti, il a été admis l'élection de tous les organismes et notamment du B.P. (...) Ces résultats ont été obtenus malgré les pressions de toute sorte sur les congressistes. Cela a été jusqu'aux moyens d'intimidation purs et simples d'éléments armés venus de Ouerdanine autour de l'enceinte du congrès (..) Nous ferons tout pour rester dans la légalité. Si l'on veut sortir de ce cadre, nous ne serons pas les premiers à le faire" (cf "Le Figaro" du 19 octobre 1971).

Le 20 octobre, Mestiri est violemment pris a partie par la presse locale. On va jusqu'à le qualifier de "démocrate fascisant" (sic !)

Le lendemain 21 octobre, les accusations sont précisées : Mestiri comparaîtra devant la commission disciplinaire du P.S.D. pour y répondre d'outrage à la personne du chef de l'Etat, d'outrage au premier ministre, d'injures aux militants et d'atteinte à l'unité du Parti.

./.

Comment interpréter la crise actuelle ? Quelle attitude adopter ?

Le soir du même jour, Bourguiba convoque les membres du nouveau Comité Central :

"... L'objet de cette réunion est... la constitution d'un commun accord du Bureau Politique, celui-ci étant appelé à diriger le Parti en collaboration avec le Président ou plutôt à assister le Président dans cette tâche (...) Conformément aux résolutions du congrès, le Président du Parti réunit le Comité Central pour la désignation des membres du Bureau Politique. A cet effet, j'ai établi une liste de [20] personnalités choisies parmi celles qui participent à cette réunion (...) Ainsi aura été laissé à votre libre choix la compositon future du B.P. et chacun aura effectivement participé à la sélection, sans qu'en aucune façon, il ait eu le sentiment d'avoir cédé à une contrainte de ma part (...) la question ne me semble donc pas présenter de difficultés et n'appelle pas de discussions."

Le 22 octobre 1971. Démission de Habib ben Ammar, Rassaâ et Ben Osman.

Le 26 octobre 1971. Sadok Mokaddem démissione de son poste au B.P. Pour parer à cette levée de boucliers, Nouira présente la démission collective de son gouvernement. Il est bien sûr chargé d'en former un nouveau.

Le 30 octobre 1971. Le nouveau gouvernement est constitué et est reçu par Bourguiba qui prononce un discours sur "l'unité nationale."

Les choses, pour le moment, en sont là. Mestiri n'a pas encore été convoqué devant le conseil de discipline.

II. La presse occidentale dit qu'il s'agit d'un conflit entre une tendance "dure" et une tendance "libérale" et que Bourguiba soutient la première (Nouira- Masmoudi) contre la seconde (Mestiri). C'est vrai qu'il y a deux tendances et qu'elle s'affrontent - violemment (1) - autour du problème de la "démocratisation". Mais cet affrontement politique ne s'explique pas par lui-même. Il faut aller plus au fond des choses si l'on ne veut pas tomber dans les explications psychologistes à la Herreman.

(1) Pour illustrer cette violence : "Nouira dit à peu près : La démocratie de l'économie doit précéder celle de la politique. Nous avons déjà entendu affirmer cela par le résident général Peyronton; l'homme du protectorat ou bien, aujourd'hui, par des représentants colonialistes du Portugal ou de l'Afrique du Sud". (Interview de Mestiri au "Figaro")

Comment interpréter la crise actuelle ? Quelle attitude adopter ?

Le problème qui se pose est en effet de savoir ce qui détermine le fait que Mestiri - ainsi que la majorité des délégués au VIIIème Congrès - soit aujourd'hui plus "libéral", plus "démocrate" que Bourguiba et Nouira. Appartiendraient-ils donc à des fractions différentes de la classe dominante ?

Si l'on compare le contenu de leurs interventions au Congrès concernant la politique économique qu'il conviendrait de suivre, on ne peut que répondre négativement à cette question : ils sont tous d'accord pour faire de l'agriculture le secteur dominant de l'activité économique, ils s'opposent tous, dans les faits, à une véritable industrialisation du pays, ils acceptent tous sans rechigner la domination impérialiste néo-colonialiste.

Mestiri, comme Nouira, comme Masmoudi, est un bourgeois compradore, au service des gros possedants tunisiens et de l'impérialisme étranger. (2)

Et, il faut l'admettre, s'ils s'opposent entre eux, c'est uniquement pour des motifs régionalistes, à cause d'intérêts régionalistes différents : c'est la section tunisoise des compradores tunisiens qui lutte contre les représentants sahéliens -actuellement dominants - de sa propre classe.

Cette référence au facteur régionaliste peut paraître étrange en notre sein. Cela n'a rien à voir, en effet, avec les schémas marxistes classiques auxquels nous sommes habitués. Il faut pourtant se rendre à l'évidence . Les clans actuels, au sein de la classe dominante, sont constitués sur la base de critères exclusivement régionalistes.

Revenons aux faits :

- ✯ Parmi les congressistes, les plus chauds partisans de la "démocratisation", ceux qui ont le mieux appuyé Mestiri, n'étaient jamais sahéliens, mais tunisois. On peut citer entre autres H. Boulares, Beji Caid Essebsi, H. Ben Ammar. A l'opposé, les défenseurs du "principe d'autorité" avaient pour noms Sayah, Allala Laouiti, Masmoudi, etc...

- ✯ Un très grand nombre de délégués au Congrès a dénoncé les tendances régionalistes à l'intérieur de l'équipe dirigeante. (cf. par exemple l'Action du 13 octobre 1971)

- ✯ Dans la liste choisie par Bourguiba pour la désignation des membres du Bureau Politique, il n'y avait qu'un seul tunisois oppositionnel : Rachid Driss.

- ✯ Le nouveau gouvernement Nouira comprend 8 sahéliens pour 17 ministères.

Ces faits - et il y en a beaucoup d'autres - sont probants. Mais, revenons-y, ils ne sont pas tout à fait conformes aux schémas marxistes classiques. Cette objection n'est pas valable pour deux raisons :

(2) Comparer dans cette optique le rapport de Nouira avec les Résolutions Economique et de Politique sociale du Congrès. (Les résolutions du Congrès ont été présentées par Mestiri comme "La plate-forme idéologique, politique et économique" de sa tendance. cf Le Monde du 20 octobre, 1971 ./.

Comment interpréter la crise actuelle ? Quelle attitude adopter ?

1) Les schémas marxistes doivent aider à comprendre la réalité - pour aider à sa transformation. Quand ils ne remplissent plus cette tâche, quand ils deviennent un obstacle à la connaissance de la réalité, il faut les rejeter sans hésitation et en forger d'autres, plus conformes aux nouvelles circonstances.

2) Les schémas marxistes classiques, en effet, ont été confectionnés pour des sociétés classiques, des société capitalistes classiques. Or, de ce point de vue, la société tunisienne n'a rien de classique. C'est une société dont le développement capitaliste est entravé; c'est un pays ou la transition capitaliste est une transition bloquée. Le capitalisme, ici, n'est pas "cristallisé", il ne peut pas arriver à maturité définitive. De même pour la classe dominante : on n'a pas affaire à une classe bourgeoise homogène, "pure", divisée en fractions bien distinctes, aux intérêts économiques spécifiques bien définis, organisées en différents partis politiques, etc...
Dans ces conditions - les conditions d'une transition qui n'est pas arrivée, qui ne peut arriver à son terme - [~~des clivages au sein de la classe dominante peuvent se produire sur des bases non directement~~ économiques (elles sont maintenant chez nous, on l'a vu, d'ordre régionaliste]; les mêmes hommes peuvent ~~avoir~~ servir tour à tour des tendances différentes (voir les cas de Zarg Ayoun et Sayah...) etc...

mauvaise formulation
les clivages ont lieu à l'intérieur d'une fraction et non pas entre fractions

La conclusion est claire : le marxisme n'est pas un dogme figé. Il faut sans cesse le renouveller et l'enrichir, il faut sans cesse l'adapter aux nouvelles situations, aux nouveaux besoins. (cf. Mahmoud Hussein : "La lutte de classes en Egypte", pp. 70-74)

III. Quelle attitude adopter face à la crise du Destour et du bourguibisme ? Plusieurs idées fausses sont malheureusement encore largement répandues à ce niveau :

A Il y a d'abord une position opportuniste qui consiste à attendre monts et merveilles du "démocrate" Mestiri. A rapprocher de cette position celle qui consiste à dire qu'il faut s'allier momentanément avec les "libéraux" contre l'ennemi principal commun : le pouvoir des Bourguiba, Nouira, Masmoudi, etc. Ce point de vue est à combattre fermement : il ne tient aucun compte, en effet, de l'énorme disproportion qui existe entre les forces et les moyens dont disposent à l'heure actuelle Mestiri et les siens et nos propres forces et moyens. Dans de pareilles conditions d'inégalité, s'allier aux "libéraux" reviendrait purement et simplement à se mettre à leur service. Nous avons mieux à faire !

./.

Comment interpréter la crise actuelle ? Quelle attitude adopter ?

☆ Il y a une seconde position, en apparence sérieuse et radicale, mais dans le fond, également opportuniste. Le raisonnement est le suivant : le pouvoir est de plus en plus faible et divisé, l'opposition de gauche doit se saisir de cette occasion qui lui est offerte pour se renforcer en s'organisant au sein d'un Front uni. Ce raisonnement est opportuniste parce qu'il perd de vue quelque chose de fondamental. L'opposition de gauche actuelle est une opposition composée dans sa quasi-totalité d'intellectuels petits bourgeois. Or, ce qu'il faut organiser et unir au sein d'un Front, ce sont les larges masses populaires et non pas ces intellectuels.

" Dans la création de larges front populaires, le Parti ne doit en aucune manière faire reposer ses espérances, ni concentrer ses efforts sur les alliances et sur la collaboration avec les... partis et les diverses organisations politiques. Le Parti, sans négliger ce travail, a pour devoir de conserver toute sa sollicitude et toutes ces forces à la lutte pour créer l'union du peuple, en partant de la base, à travers un grand travail d'éclaircissement et de persuasion parmi les masses, surtout à travers l'organisation d'actions concrètes, bien préparées et réfléchies.
L'expérience a montré que le noyau du front uni, la base des bases est l'alliance de la classe ouvrière et de la paysannerie laborieuse. Sans cette alliance, il ne peut y avoir de front populaire" (Enver Khodja : "Rapport sur le rôle et les tâches du front démocratique..." Tirana. 1967)

"C'est seulement lorsque la classe ouvrière a pris les paysans sous sa direction, et c'est seulement sur la base de l'alliance des ouvriers et des paysans qu'il est possible de réaliser l'autre alliance, de former un large front uni et de mener victorieusement la guerre populaire." (Lin Piao : "Vive la victorieuse guerre du peuple")

Fonction de tout ce qui vient d'être dit, une ligne de conduite concrète dans la conjoncture actuelle doit reposer sur les points suivants :

1) Nos attaques et nos dénonciations doivent porter avant tout et par dessus tout sur la clique actuellement au pouvoir (Bourguiba, Nouira...). En même temps, il faut éclairer les gens sur la nature réelle du "démocratisme" de Mestiri, démocratisme intéressé et de circonstance (3)

2) Nous devons développer au maximum le travail de jonction. C'est là la seule issue véritable, la seule façon de sortir de notre état de faiblesse et d'impuissance actuel. C'est là notre tâche capitale, la tâche à laquelle il faut consacrer l'essentiel de nos énergies.

(3) Mettre en garde les gens contre Mestiri ne signifie pas qu'il faut faire de lui la cibre principale de nos attaques. Il ne faut pas retomber dans le gauchisme imbécile de 1968.

./.

3) Dans le cadre du travail en milieu étudiant, nos camarades peuvent s'allier - sur la base d'objectifs syndicaux, démocratiques et nationaux - avec d'autres tendances politiques existantes. Cette tâche est une tâche secondaire. Sa réalisation n'a rien à voir avec la construction du Front Uni populaire, elle n'en constitue pas même l'embryon.

COMMENTAIRE DE L'ACTUALITE POLITIQUE NATIONALE

Les illusions...

"Conformément aux résolutions du Congrès, le président du parti réunit le comité central pour la désignation des membres du bureau politique. A cet effet, nous avons établi une liste de personnalités choisies parmi celles qui participent à cette réunion. Cette liste présente des caractéristiques particulières. Nous avons d'abord été guidés par un souci de cohésion, en vue de faciliter la tâche du président. Celui-ci, tenu, comme vous le savez, à ménager sa santé, voudrait se décharger de plus en plus sur ces compagnons de la seconde génération de militants, ceux qui, parce qu'encore jeunes, n'avaient peut-être pas participé à la lutte pour la libération. Nous avons voulu leur adjoindre un certain nombre de militants de la première heure, dont l'expérience, à défaut d'une grande culture, peut être d'un apport appréciable pour le B.P. lorsque celui-ci est appelé à arbitrer en cas de divergence d'opinions.

☆ Ainsi se retrouvent au B.P. des pionniers, des militants de la deuxième génération et des jeunes de la troisième génération. De la sorte le B.P., tout en s'adaptant aux exigences de notre époque et en s'ouvrant aux courants modernes, fera preuve de pondération et évitera toute précipitation aux conséquences néfastes.

☆☆ J'ai également considéré qu'il y avait intérêt à ce que le B.P. soit représentatif de toutes les forces populaires : agriculteurs, commerçants, travailleurs, syndicalistes (...)

☆☆☆ Il m'a fallu aussi tenir compte de la nécessité d'assurer la représentation au B.P. par des militants de valeur, de régions telles que celles du Kef, de Kasserine, etc... qui n'ont jamais eu de délégués à cette haute instance. Ces dispositions n'ont d'autre but que de réunir les conditions d'une cohésion aussi parfaite que possible et de prévenir tout sujet de discorde, tout ce qui pourrait favoriser les intrigues ou les manoeuvres."

(Bourguiba. Première réunion du C.C. issu du VIIIème Congrès du PSD. Action du 23 octobre 1971)

... et les faits.

A. "Les vieux et les jeunes".

1) La moyenne d'âge des "élus" au B.P. est de 54 ans.

2) En fait, à ce niveau, les choses étaient jouées dès avant la tenue du Congrès :

- 83 % des congressistes avaient plus de 30 ans (En comparaison : 53 % de la populations tunisienne a moins de 30 ans.)
- 60 % avaient plus de 40 ans.
- 80 % sont membres du Destour depuis 1934 (Kbar-Hellal).
- 0,31 % sont étudiants. (cf "Jeune Afrique". du 30 octobre 1971)

./.

Commentaire de l'actualité politique nationale.

3) D'autre part, pour se porter candidat à l'élection du comité central, il fallait déjà avoir assumé auparavant, pendant au moins cinq ans, des responsabilités au Destour. (cf "L'Action" du 10 octobre 1971). Ce n'était pas pour favoriser les "jeunes" !

La réalité que recouvre ces différents chiffres est politique : elle traduit l'isolement total du régime bourguibiste auprès de notre jeunesse. Celle-ci, dont une partie avait été séduite, avant 1969, par le dynamisme (tout est relatif) et la phraséologie socialiste de l'équipe bensalhiste, est aujourd'hui, dans son écrasante majorité, hostile au pouvoir. C'est là un fait d'une importance politique considérable. (1)

Le coup de barre de septembre 1969 se manifeste donc même au niveau du vieillisement du personnel dirigeant : "des hommes éloignés de la vie politique, économique et sociale du pays depuis plusieurs années reviennent sur la scène..." (cf "Jeune Afrique" déjà citée). Contre eux, il faudra liguer les ouvriers, les paysans, les femmes et la jeunesse.

B. "Les forces populaires".

1) Les agriculteurs, c'est vrai, sont représentés dans le nouveau B.P. Mais ces agriculteurs sont, en réalité, des gros propriétaires fonciers. Il faut rappeler ici que, dans leur "Résolution économique", les délégués au Congrès avaient déjà demandé "La renonciation de l'Etat à la poursuite de l'exploitation directe ou indirecte des terres domaniales... et la poursuite de la session, conformément à la loi (bien sûr !) de toutes... les terres domaniales, tout en veillant au maintien d'un niveau satisfaisant de production" (Ce qui veut dire qu'il ne s'agit pas de les partager entre les paysans pauvres et sans terres) "Action du 19 octobre 1971.

   Hannablia, le nouveau ministre de l'agriculte est déjà passé aux actes.

2) Les commerçants dont parle Bourguiba sont ceux de l'UTICA.

3) Il faut maintenant parler de la représentation ouvrière et syndicale. Il est indispensable pour cela de remonter jusqu'en 1969 :

   Après l'élimination de Ben Salah, il fallut remplacer l'homme qu' il avait placé à la tête de la centrale syndicale (Bellagha), B. Ladgham, alors premier ministre, fit appel a H. Achour. Ce dernier organisa immédiatement de nouvelles élections dont l'objectif était :

   - d'éliminer, aux différents échelons, les cadres bensalhistes;
   - de mettre à leur place, autant que possible, ses propres partisans;
   - et enfin de laisser la base s'exprimer un peu plus librement que d'habitude : cette dernière opération était absolument indispensable pour redorer le blason, bien terni, de l'UGTT et redonner au nouveau secrétaire général une certaine virginité politique.

(1) Et il nous revient d'en tirer toutes les conséquences. ./.

Commentaire de l'actualité politique nationale.

Il faut dire qu'il réussit assez bien sa manoeuvre. Sa propre réussite, en face des difficultés et du désarroi du reste de l'équipe dirigeante, lui donna des idées et le rendit ambitieux. Une UGTT, solidement unie derrière lui, est en effet un bel atout dans la course au pouvoir que se livrent actuellement les différents clans destouriens et à laquelle il veut participer.

Pour les autres, c'est une force qu'il vaut mieux avoir avec soi que contre soi. Bourguiba, en butte à l'opposition du clan Mestiri, ne pouvait pas en même temps se permettre de mauvais rapports avec le syndicat. Bien plus, il devait rechercher son alliance.
Cette alliance est aujourd'hui illustrée par le maintien de H. Achour au B.P., par la nomination de F. Dachraoui (ex secrétaire général adjoint de l'UGTT) aux affaires sociales et enfin par la violente sortie de Achour contre Sadok ben Jemaâ et Mestiri lors d'un discours devant les cadres syndicaux de Tunis-Banlieue, publié intégralement par l'Action du 7 novembre 1971

C. Les régions.

On a vu précédemment (2) qu'une lutte acharnée opposait, au sein du Destour, les partisans de Mestiri (les "libéraux") au clan Nouira/Masmoudi soutenu par Bourguiba. On a dit que cette lutte ne mettait pas aux prises des représentants de fractions différentes de la classe dominante : Mestiri, Nouira et Masmoudi sont tous des compradores au service de l'impérialisme étranger et des gros propriétaires terriens locaux. Seulement Mestiri est un compradore tunisois alors que les autres sont sahéliens. Les représentants tunisois de la bourgeoisie compradore aspirent à l'hégémonie politique (la tactique utilisée à cet effet étant la "démocratisation") détenue actuellement par le "clan sahélien". Celui-ci, sur le plan économique, est beaucoup plus faible que le "clan de Tunis . Il ne peut donc pas maintenir longtemps sa domination en s'opposant systématiquement aux "tunisois" et en monopolisant de manière exclusive le pouvoir. Il lui faut manoeuvrer. C'est ce qu'il a fait.

- ✯ Le B.P. comprend 4 sahéliens, 4 tunisois (dont 3 sont des inconditionnels à 100 %) et 6 représentants d'autres régions.
- ✯ Entre le 22 octobre 1971 ("élection" du B.P.) et le 29 (constitution du nouveau gouvernement Nouira), on tenta de soudoyer quelques uns des lieutenants de Mestiri. On sait officiellement que fut proposé à Beji Caid Essebsi, par exemple, le ministère de l'Intérieur. Parallèlement, la cabale anti-Mestiri était progressivement réduite.
- ✯ Mais c'est au niveau de la composition du nouveau gouvernement que les choses sont les plus claires :
  - 7 ministres sont sahéliens (dont le premier ministre, ceux de la Justice, de l'Intérieur, et des Affaires Etrangères)
  - 3 sont sfaxiens
  - Les autres viennent de différentes régions.

  Le trait le plus marquant de ce gouvernement, mis à part le maintien de la prépondérance sahélienne, c'est la percée sfaxienne.

(2) cf "Comment interpreter la crise actuelle ?"

./.

Commentaire de l'actualité politique nationale.

Sfax est, après Tunis, la région la plus développée du pays (ou la moins "sous-developpée"). Les sahéliens ne peuvent pas gouverner et contre les tunisois et contre les sfaxiens. Ces derniers, écartés par Ben Salah jusqu'en 1969, reviennent donc en surface. Cette alliance avec les hommes de Bourguiba peut les satisfaire pour l'immédiat. (3)
Mais le jour arrivera surement ou ils demanderont davantage : l'appétit vien en mangeant...

Voila ce qu'il est possible de dire aujourd'hui concernant les luttes intestines qui secouent le Destour. C'est cela la cohésion dont parle Bourguiba !

---

(3) cf "L'Action" du 7.11.71.